جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم التجارية

محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي

من اعداد الأستاذة:

ل. بن يوب

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد والشكر لله حمدا وشكرا يليق بجلاله وعظمة سلطانه الذي وفقنا لاتمام هذا العمل.

وبعد،

يسعدني أن أضع بين أيدي طلابنا هذه المحاضرات في مقياس "التكامل الاقتصادي" الذي آمل أن يكون مرجعا مفيدا، يمكنهم من الاستيعاب الجيد للبرنامج المقرر وتحقيق النتائج المرجوة.

الفهرس

	الصفحة
أولا: التكامل الاقتصادي	3
I-1: مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة	3
I-2: دوافع التكامل الاقتصادي	7
I-3: مستويات التكامل الاقتصادي ومشاكله	9
I-4:شروط التكامل الاقتصادي وآثاره	14
ثانيا: الاتحاد النقدي	17
II-1: مفهوم الاتحاد النقدي وتمييزه عن التكامل الاقتصادي	17
II-2: مستويات الاتحاد النقدي	20
II-3: منافع وتكاليف الاتحاد النقدي	22
II-4: منطقة العملة المثلى	26
ثالثا: تجارب التكامل الاقتصادي	35
III-1: مناطق التجارة الحرة	35
III-2: الاتحادات الجمركية	42
III-3: السوق المشتركة	44
رابعا: تجارب الاتحاد النقدي	53
IV-1: تجربة الاتحاد النقدي في أوروبا	53
IV-2: تجارب الاتحادات النقدية في افريقيا	58
IV-3: تجارب الاتحاد النقدي في شرق الكاريبي	68
IV-4: تجارب الاتحادات النقدية الأخرى	68
خامسا: تطبيقات التكامل الاقتصادي والنقدي في المنطقة العربية	74
V-1: الاتحاد النقدي الخليجي	74
V-2: مشروع اتحاد المغرب العربي	77
V-3: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	81

أولا: التكامل الاقتصادي

تعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادي غير جديدة، حيث برزت منذ القرن التاسع عشر[1]، فألمانيا شكلت أول مثال عن تجمع متكامل من طرف الزوليفيراين Zollverein، إلا أن الاتحاد الجمركي بين دول البنولكس الذي تأسس سنة 1948 يعتبر الانطلاقة الحقيقية للتكامل الاقتصادي الحديث المعتمد من طرف دول العالم.

I-1: مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي[2] على يد كل من Viner وMeade و Myrdal وTinbergen وLipsey و Scitovsky و بالطبع هناك عدد آخر من الاقتصاديين، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م.

I-1-1: مفهوم التكامل الاقتصادي

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، و بداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، ويمكن القول أن الأصل اللاتيني[3] للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أوالتمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو Integr بمعنى يكمل، ويظهر مفهومه في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية: تجميع الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين وحدة أكبر، أوعملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل.

ونجد أن مصطلح التكامل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية يستعمل له عدة مترادفات مثل الاندماج الاقتصادي والتكتل(Groupement) والتوحيد(Unification) وكذا الاتحاد(Union) على الرغم من وجود بعض الفوارق اللغوية بين المصطلحات.

أما من الناحية الاصطلاحية فنجد أن تعريف التكامل الاقتصادي لا يعني نفس الشيء للكتاب الاقتصاديين أنفسهم، فيرى Machlup[4] الذي يعتبر أول مؤلف اهتم بأصل كلمة التكامل الاقتصادي، حيث يظهر بحثه أن التكامل لم يستخدم لا في التاريخ لتحديد التقارب بين الدول، ولا في الاقتصاد لتوصيف الاتحادات الجمركية مثل الزوليفيراين الألماني، وأن أصل هذا المصطلح يأتي من كتابين يعود تاريخهما إلى نفس الفترة ولكن مستقلان تماما عن بعضهما البعض، نشر أول كتاب في عام 1933 من

---

[1]Ottilia Pogacsics Rouguet « les Conditions de l'Intégration Optimale a l'Union Européenne : le cas de la Hongrie » thèse pour l'obtenir du titre de docteur en science économiques, université paris IX Dauphine, 2002,p 18.

[2]د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008.

[3]مصطفى عبد العزيز مرسي"التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة:مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية"حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2003.

[4] Ottilia Pogacsics Rouguet ,Op,Cit, p20.

طرف إحصائيين ألمانيين حول المبادلات التجارية الألمانية، والكتاب الثاني الذي تم نشره باللغة السويدية في سنة 1933 وترجم الى الانجليزية في سنة 1935، وأن التكامل الاقتصادي يقوم على أساس الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، كما يؤكد على وجود ثلاث سمات رئيسية للتكامل الاقتصادي وهي:

- يرتبط التكامل الاقتصادي بتقسيم العمل.
- يحتاج التكامل الى تحرير السلع وعوامل الإنتاج، أو كليهما.
- يعتمد التكامل الاقتصادي على درجة التمييز في معاملة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

ويشير Meade [5] الى أن الاتحادات الاقتصادية بين مجموعة من الأقطار تهدف إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وبالتالي رفع مستوى الحياة عن طريق إقامة منطقة التجارة الحرة أو عن طريق خلق منطقة يسمح فيها لعناصر الإنتاج بالانتقال بحرية تامة.

ويرى Viner [6] أن التكامل الاقتصادي يعبر عن ظاهرتين وهما : خلق التجارة وتحويل التجارة، وتتوقف منافعه على مدى تغلب الأثر الأول ألا وهو خلق التجارة على الأثر التحويلي.

ويعرفه Myrdal [7] على أنه العملية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم من خلالها ازالة جميع الحواجز لتحقيق تكافؤ الفرص أمام كل عوامل الانتاج ليس فقط على المستوى الدولي و انما على المستوى الوطني أيضا، كما يقترح على الدول النامية ترك ما هو غير مناسب من مبادئ النظرية الاقتصادية وابتكار الجديد الذي يناسب بلادهم.

و يعرفه Jovanovic على أنه[8] العملية التي من خلالها تتوحد مجموعة من البلدان في كيان أكبر من أجل زيادة الرفاهية الاقتصادية لهذه البلدان و الكيان الجديد.

و يعرفه Tinbergen على أنه[9] عملية خلق هيكل اقتصادي دولي عن طريق إزالة الحواجز المصطنعة أمام التجارة الحرة مع الأخذ بجميع صور التعاون، ويوضح وجود شكلين من التكامل، الأول يدعى التكامل السلبي ويعني إزالة الحواجز الجمركية والكمية وكذلك التمييز في التبادل بين البلدان المتكاملة لزيادة التجارة الحرة في هذه المنطقة، أما الثاني فيسمى التكامل الإيجابي الذي ينطوي على التزام أكبر، لأنه لا يحتاج فقط إلى تغيير السياسات والمؤسسات في الاقتصاديات الوطنية ولكن أيضا الى إنشاء

---

[5] J.Meade « Problems of Economic Unions » the university of Chic Agopress, 1952,p2-6.

[6] وجدي محمود حسين " اقتصاديات العالم الاسلامي الواقع والمرتجى-دراسة في اطار مدخل تنموي تكاملي-" منشأة المعارف بالاسكندرية، ص150.

[7] د.تيسير عبد الجابر "دراسات في التكامل الاقتصادي العربي" معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1972، ص10-11.

[8] Ottilia Pogacsics Rouguet ,Op,Cit, p21.

[9] Tinbergen « international economic integration Amsterdam »2ed, 1965, p25.

مؤسسات وأدوات جديدة من أجل زيادة فعالية وظائف وآليات السوق و التشجيع على ظهور سياسات مشتركة أخرى.

ويعرفه كامل بكري[10] على أنه اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي عل إلغاء القيود عل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات.

وقد تم استعمال مصطلح "التكامل" في الاقتصاد الصناعي[11] والذي يشير إلى ارتباط العديد من مؤسسات الأعمال، وينقسم الى مفهومين مختلفين، التكامل الأفقي والذي يقوم بين مشاريع انتاجية تنتج سلعا متماثلة لتكوين مشروعا واحدا[12]، بمعنى تحويل عدة أسواق منفصلة الى سوق موحدة نتيجة الغاء الحواجز الجمركية وحرية انتقال عوامل الانتاج، كما يعرف[13] على أنه تكامل يقوم بين دول تختلف في مستوى تقدمها الاقتصادي و التكامل الرأسي الذي يعني أنه يقوم بين مشاريع تدخل في علاقات تكاملية فيما بينها، بمعنى اخضاع السوق للخطة الاقتصادية المشتركة[14]، كما يشير هذا النوع من التكامل على أنه يقوم بين دول متقاربة في مستوى تقدمها الاقتصادي[15].

ويعرفه Bella Balassa على أنه[16]: عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات.

وبناءا على ما سبق فقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية، يتم من خلالها القضاء على جميع القيود على حركة عوامل الانتاج وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية وذلك بين بلدين او أكثر.

I-1-2: الفرق بين التكامل الاقتصادي والمفاهيم المتشابهة

بعد تعرضنا لمفهوم التكامل الاقتصادي وجب علينا التمييز بينه وبين المصطلحات الشبيهة به، والتي نوجزها فيما يلي:

---

[10] د.كامل بكري"التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،1984.

[11] Ottilia Pogacsics Rouguet ,Op,Cit, p22.

[12] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني"التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي"دار الرسالة للطباعة، بغداد 1987، ص17-18.

[13] د.منصور الراوي"التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي" جامعة بغداد، ص 73.

[14] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق الذكر، ص20.

[15] د.منصور الراوي، مرجع سابق الذكر، ص 73.

[16] Bela Balassa « The Theory of Economic Integration » R.D. Irwin, 1961 ,p1.

I-1-2-1:التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

يتمثل الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي في النوعية وكذلك في الكمية[17] فالتعاون الاقتصادي يتضمن إجراءات تهدف إلى التقليل من التمييز بين الدول مع الحفاظ على سياساتها الخاصة، وتعدد أشكال التعاون من بينها[18]:

- الاتفاقيات الدولية (الثنائية أو الجماعية) مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATTالتي تلزم الدول الأعضاء بإزالة القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية بينهم، والاتفاقية العامة التجارة في الخدمات GATS التي تلزم الدول الأعضاء بإزالة القيود على الخدمات فيما بينهم.
- التعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي طبقا للالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقية إنشائه وكذلك التعاون القائم بين الدول في منظمات الأمم المتحدة.

مما يعني أن التعاون الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والاتفاقيات والتي تقوم على أساس تحقيق منفعة مشتركة وبصورة متناسبة لجميع الدول المتعاونة، وبالتالي يمكن أن يقوم حتى بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بل وحتى المتعارضة، في حين التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي يترتب عليه إلغاء كل أشكال التمييز بين الدول المتكاملة لخلق كيان اقتصادي جديد وعلى عكس التعاون الاقتصادي فانه يقوم فقط بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتقاربة.

I-1-2-2:التكامل اللاإرادي والتكامل التلقائي

يقصد بالتكامل اللاإرادي[19] أو ما يعرف بتكامل التبعية أو التكامل الامبريالي[20] هو فرض دول التكامل على دول أخرى بالقوة وهو ما شهدته البلاد النامية في علاقاتها مع البلاد المتقدمة، مثل التكامل الاقتصادي الذي فرضته الإمبراطورية الرومانية على الأقاليم الخاضعة لها، والتكامل الاقتصادي الذي فرضته الدول الاستعمارية الأوروبية على مستعمراتها، بينما التكامل التلقائي أو ما يسمى بتكامل التكافؤ أو التكامل الارادي هو الرغبة الحرة للتكامل بين الدول بناءا على اتفاقها وإرادتها.

I-1-2-3:التكامل الاقتصادي والإقليمية

إن من بين أهم الخصائص التي تميز التكامل الاقتصادي أنه ذو طابع إقليمي يضم عدد محددا من الدول، وليس ذو طابع عالمي يضم كل الدول، لذلك وجب علينا التعرف على الإقليمية.

---

[17] Bela Balassa,Op.cit ,p2 .

[18] د.محمد لبيب شقير"الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، سنة1986، ط1، ص47-48.

[19] د.محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص 49.

[20] د.منصور الراوي، مرجع سابق الذكر، ص 72.

يعرف Russet الاقليمية على أنها[21]:وجوب تقارب من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية وحتى الجغرافية بين الدول التي تدخل في نطاق معين.

وبالتالي فان الإقليمية قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أوالدول النامية، فقد أكد Balassa أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه، كما أوضح الاقتصاديان السويسريان Gerard & Victoria Curzon أهمية التكتلات الاقليمية بالنسبة الدول النامية من خلال مقولتهما[22]: يبدو أن الترتيبات الاقليمية هي الحل الملائم للاقتصاديات النامية، لأن أغلبها من الصغر على نحو لا يسمح لها بأن تنغمس في أبسط صور السياسة الاقتصادية التي تعتمد على الاعتبارات الوطنية والسوق الوطنية وحدها، ومن عدم اكتمال النمو الاقتصادي على نحو لا يمكنها معه الثقة في اقامة اقتصاد منفتح نسبيا على الخارج، ويبدو ان التكامل الاقتصادي الاقليمي هو الطريق البارع للخروج من هذا الاشكال، لأنه يجمع بين عناصر تحقق تحرير أكبر للتجارة(بين الأطراف)، وعناصر تحقق حماية أكبر (في مواجهة العالم الخارجي).

I-2: دوافع التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية لتحقيق أهداف معينة، ويمكن إجمالي دوافع التكامل الاقتصادي فيما يلي[23]:

I-2-1:الدوافع الاقتصادية

- ✓ الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين، ويقصد بحجم السوق[24] هنا ليس فقط المساحة الجغرافية أو عدد السكان، وانما مجموع القوة الشرائية في الدول الأعضاء والتي يمكن قياسها بالطلب الكلي أو الانتاج الوطني الاجمالي، ويمكن قياسه بالنسبة لصناعة معينة بمجموع الطلب على منتجاتها في جميع الدول الأعضاء
- ✓ إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص الفائض، والتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.
- ✓ تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى حصولها على شرط أفضل لمبادلاتها في التجارة الخارجية سواء فيما يتعلق باستيراداتها أوصادراتها والتي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها.

---

[21]Russit « International Region and the International system »Astudy in Political Ecology .

[22] محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص74.

[23]د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص27-30.

[24] د.تيسير عبد الجابر، مرجع سابق الذكر، ص28.

- ✓ توفير المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.
- ✓ تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.
- ✓ زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول المنطقة المتكاملة، ويمكن قياس معدل التبادل الدولي[25] بقسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار المستوردات ويسمى أيضا بمعدل التبادل السلعي.
- ✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء خصوصا في الآجال الطويل عن طريق تشجيعه للاستثمار[26].
- ✓ زيادة معدل التوظيف الناجم عن الغاء القيود على حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، مما يعمل على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وعدد السكان، بالإضافة الى تمكين تشغيل السكان[27] في اعمال تتناسب بدرجة أكبر مع كفاءتهم وتنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي انتاجيتهم.
- ✓ زيادة حجم و فرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أوالمنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ العمل على تطوير القدرات التكنولوجية وتنميتها من خلال توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث[28].
- ✓ العمل على رفع مستوى رفاهية المواطنين من خلال الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة نظرا لالغاء الرسوم الجمركية من جهة والى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة أخرى[29].

I-2-2: الدوافع السياسية

على الرغم من توفر مجموعة من الدوافع الاقتصادية لقيام أي تكامل اقتصادي، الا أنها لا تعتبر كافية دون الدافع السياسي[30]، هذا لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الراغبة في تشكيل تكامل اقتصادي، وانما يقصد به التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي والاقتصادي، وهو ما أثبتته التجارب التاريخية فقد يكون التكامل السياسي كأداة لدفع التكامل الاقتصادي كما في حالة الولايات المتحدة

---

[25] د.تيسير عبد الجابر، مرجع سابق الذكر، ص29.

[26] د.صبيحة بخوش"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 2010، ص65-67.

[27] د.كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص46.

[28] د. ايمان عطية واصف"مبادئ الاقتصاد الدولي" دار الجامعية الجديدة، سنة 2008، ص203.

[29] أ. محسن الندوي"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة" منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، سنة 2011، ص 85.

[30] صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص60-61.

الأمريكية وهو ما يعرف بالمنهج الاتحادي أو الفيدرالي، أو يكون التكامل السياسي كنتيجة للتكامل الاقتصادي كما في حالة الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف بالمنهج الوظيفي الحديث.

وبالتالي فان الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي عديدة، فقد تكون[31]:

- ✓ لدعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.
- ✓ تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية.
- ✓ ضرورة لازمة لإقامة الوحدة المتكاملة.

ومن هنا يتبين لنا أن التكامل الاقتصادي يحقق للدول المتكاملة فوائد اقتصادية وسياسية عديدة، وقد أكد "Trevin" على أن التكامل الاقتصادي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها، والعقبات في سبيلها، هي شكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل اقتصادي ونقدي.

I-3: مستويات التكامل الاقتصادي ومشاكله

يمكن أن يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة، والتي تمثل درجات متفاوتة من التكامل، فقد يكون كاملا عندما يتم الوصول الى أرقى مرحلة من مراحله وبالتالي يشمل كافة الأشكال، وقد يكون جزئيا عندما يشمل شكلا من أشكاله، كما سنراه بالتفصيل لاحقا، هذا ما يعني أن عملية التكامل الاقتصادي تنجم عنها مشاكل وصعوبات متعددة.

I-3-1:مستويات التكامل الاقتصادي

يشمل التكامل الاقتصادي عدة مستويات هي كما يلي[32]:

I-3-1-1: منطقة التجارة الحرة

هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، وبالتالي فهي تعتبر الخطوة الأولى الجادة[33] في طريق التكامل.

منطقة التجارة الحرة = الغاء كافة القيود على حركة السلع

[31] د.عمرو محمد يوسف"التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي-دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الاقليمية الأخرى" دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، سنة 2011، ص9-10.

[32] Bela Balassa,Op.cit ,p 3 -4 .

[33] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص23.

ا- 3-1-2: الاتحاد الجمركي

هو تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، وبالتالي فهو يعتبر خطوة تطويرية[34] لمنطقة التجارة الحرة.

الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة ازاء العالم الخارجي

ا-3-1-3: السوق المشتركة

يعتبر اعلي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، والتي تعتبر مرحلة أكثر تطورا.

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + إلغاء القيود على حركة الأشخاص و رؤوس الأموال

ا-3-1-4: الاتحاد الاقتصادي

تمييزا له عن السوق المشتركة فهو يجمع بين إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج مع درجة معينة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية من اجل إزالة التمييز الذي كان في هذه السياسات.

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + تنسيق السياسات الاقتصادية

ا-3-1-5: التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي

يفترض التكامل الاقتصادي الشامل بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية، توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية ومواجهة التقلبات الدورية ويتطلب إنشاء سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لدول الأعضاء.

الاتحاد النقدي = الاتحاد الاقتصادي + وضع سلطة مركزية

كما يمكن أن نجد أشكال أخرى للتكامل الاقتصادي وذلك وفقا للتقسيم على أساس الأدوات التي يتم الاعتماد عليها:[35]

- **تكامل التجارة :** وهو ما يعني تحرير التجارة من كافة القيود بين الدول الأعضاء.
- **تكامل عناصر الانتاج :** فهو يتضمن تحرير انتقال عناصر الانتاج داخل المنطقة المتكاملة.

[34] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص24.

[35] د.محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص 51-52.

كما نجد مصطلح **تكامل الأسواق** والذي يعني تكامل التجارة (سوق السلع) وتكامل عناصر الانتاج (سوق العمل ورأس المال) ، وهو ما يطلق عليه أيضا من طرف بعض الاقتصاديين اسم* " **التكامل السلبي**" .

- **تكامل في السياسات** : وذلك من خلال التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- **تكامل المؤسسات** : ويتم من خلاله انشاء سلطة مركزية موحدة.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على النوعين السابقين مصطلح* " **التكامل الايجابي** ".

وبالتالي فانه أيا كانت أشكال التكامل الاقتصادي فانه يحقق التكامل بالنسبة لجميع القطاعات في آن واحد وهو ما قد تعارضه بعض الدول بسبب الآثار السلبية له خصوصا على المدى القصير، ما جعل بعض الدول تفضل تحقيقه بصورة متتالية بمعنى تحقيق التكامل في قطاع واحد ليتم الانتقال الى القطاعات الأخرى الواحد تلو الآخر بالتدريج وهو ما يدعى ب "**التكامل القطاعي**"[36] فاذا نجح التكامل في القطاع الأول كان دافعا للانتقال الى القطاعات الأخرى وهكذا حتى يتم تحقيق **التكامل العام**، و تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) التي وقعت عليها كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في 09 ماي 1950 أبرز مثال على التكامل القطاعي والتي أدت الى توسيع التعاون الى القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بناءا على نجاحها.

I-3-2: مشاكل التكامل الاقتصادي

إن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي سابقة الذكر ينجم عنها مشاكل نوجزها فيما يلي:

I-3-2-1: المشاكل الناجمة عن منطقة التجارة الحرة

من بينها ما يلي[37]:

- انحراف التجارة: ونعني به دخول السلع إلى هذه المنطقة من خلال الدول ذات المستوى الأدنى للتعريفة الجمركية، وذلك لتفادي التعريفة المرتفعة التي يفرضها باقي دول أعضاء المنطقة.
- انحراف الإنتاج: ونعني به أن إنتاج بعض السلع يتحول من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المنخفضة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المرتفعة نسبيا، الأمر الذي يتعارض مع نظرية التجارة الدولية التي تقسم العمل على أساس الميزة النسبية في الإنتاج.
- انحراف الاستثمار : إن انحراف التجارة يصاحبه تحركات غير مستحبة للاستثمارات الأجنبية، لأن المستثمرين سوف يستثمرون في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة أيضا.

* للمزيد من التفاصيل أنظر في تعريف Tinbergen للتكامل الاقتصادي.

* للمزيد من التفاصيل أنظر في تعريف Tinbergen للتكامل الاقتصادي.

[36] د.محمد لبيب شقير، مرجع سابق الذكر، ص 64.

[37] د.حسين عمر" التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر:النظرية والتطبيق"دار الفكر العربي، القاهرة 1998، ص29-32.

ولمواجهة هذه المشاكل نستعمل الوسائل التالية[38]:

- قاعدة النسبة المئوية: والتي تقوم على أساس حساب القيمة المضافة باعتبارها جزءا من قيمة المنتوج النهائي لأية سلعة موضوع المتاجرة، ومن ثم تلغي الرسوم الجمركية على السلع التي تشكل القيمة المضافة نسبة مئوية معينة من قيمتها السوقية التي تحددها المنطقة.
- قاعدة التحويل: والتي تقوم على أساس إعداد القوائم المشتركة بحصر العمليات الإنتاجية لكل سلعة من السلع موضوع المتاجرة، والبلد الذي تجري فيه عملية التحويل الهامة يعتبر بلد المنشأ لكل سلعة معينة.
- قاعدة الضرائب التعويضية: والتي تقوم على أساس دفع ضرائب تعويضية في الحالات التي تتجاوز فيها الفوارق في الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة حدودا معينة.

I-3-2-2: المشاكل الناجمة عن الاتحاد الجمركي

ومن بينها ما يلي[39]:

- صعوبة تحديد مستوى واحد للتعريفات الجمركية المختلفة: إن توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي قد يؤدي إلى خفض مستوى بعض التعريفات الجمركية لإحدى الدول وزيادة مستوى بعض التعريفات لبعض الآخر، هذا ما قد يؤثر بطبيعة الحال على الموارد الجمركية ومستوى الحماية للصناعات لدول الاتحاد. ويمكن تجنب هذه المشكلة بإعطاء فترة انتقالية يتم فيها تدريجيا إما رفع التعريفة أو تخفيضها إلى الحد المطلوب، ومن الأنسب وضع رسم جمركي موحد يعادل المتوسط الحالي للرسوم الجمركية المطبقة قبل الاتحاد.
- مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك: باعتبار إيرادات الجمارك موردا هاما لأية دولة، فستتولد اشكالية على أي أساس سيتم هذا التقسيم، ومن بين الوسائل المستعملة لمعالجة هذه المشكلة:

- احتفاظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها عن السلع والمواد الواردة إلى موانئها ومراكزها الجمركية على الحدود مع قيام الدول الكبيرة بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لها عما ستخسره من الإيرادات الجمركية نتيجة لانضمامها للاتحاد.
- تقسيم إيرادات الجمارك على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد.
- تقسيم على أساس نسبة ما يستهلك فعلا من السلع المستوردة في كل دولة من دول الأعضاء

- تدهور بعض المشاريع المحلية لبعض دول الاتحاد إزاء المشاريع المماثلة في دول الاتحاد الأخرى والتي تتمتع بكفاءة إنتاجية أعلى ويمكن التغلب على هذه المشكلة بإقامة صندوق مشترك للدعم يتم فيه التعويض من الضرر الذي يلحق ببعض دول الاتحاد.

---

[38] د.حسين عمر، مرجع سابق الذكر، ص33-36.

[39] إسماعيل نزال العرموطي"نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي"عمان 1975،ص47.

I-3-2-3: المشاكل الناجمة عن السوق المشتركة

ومن بينها ما يلي[40]:

- توطن الصناعة: باعتبار أن الصناعات تميل إلى التجمع في المناطق التي تتحقق فيها وفرات في التكلفة مثل الموارد الطبيعية وإمكانيات النقل وسهولة الحصول على العمالة الماهرة...ينتج عنه أن بعض الدول سوف تحقق تنمية سريعة والبعض الآخر سيصاب بخسارة ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتنسيق السياسات الصناعية بقصد تحقيق التنمية في كافة الدول.
- الاختلافات في الأجور والحماية الاجتماعية داخل دول الاتحاد يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من البلاد التي يسودها نظام امن اجتماعي أكثر تقدما إلى البلاد التي تطبق بدرجة اقل نظام امن اجتماعي، وأن حركة العمل سوف تحدث في الاتجاه المعاكس ويمكن التغلب على هذه المشكلة بالتنسيق بين الأجور والحماية الاجتماعية الذي يصبح أمر ضروري لدى الدول المتكاملة.

I-3-2-4: المشاكل الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي

وهي مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية[41]،إن تنسيق السياسات المالية يشير إلى مجموعة من الصعوبات فتوحيد الضرائب في جميع دول المنطقة المتكاملة يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول وزيادة إيرادات البعض الآخر، كما يؤدي إلى زيادة الأعباء على عاتق المؤسسات العاملة في بعض الدول وتخفيضها على مثيلاتها في بعض الدول الأخرى.

كما أن تنسيق السياسات النقدية بتثبيت سعر صرف العملة وحرية تحويلها الخارجي يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال واختلال في موازين مدفوعاتها.

ويمكن التغلب على هذه المشاكل بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج وإعطاء مرحلة انتقالية للوصول إلى توحيد كافة أنواع الضرائب، أما فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف فيمكن منح الدول قروضا قصيرة لتدعيم عملتها.

I-3-2-5:المشاكل الناجمة عن التكامل الاقتصادي الشامل-الاتحاد النقدي-

وهي مشكلة السيادة[42] فهي تقتضي بتنازل حكومات دول الأعضاء عن جزء من سلطاتها كشرط ضروري لإقامة سلطة مركزية موحدة، ويمكن تفادي هذه المشكلة بالمشاركة العادلة بين دول الأعضاء في تكاليف ومنافع التكامل، وإيجاد كيانا سياسيا واحدا (كما في الو م أ والاتحاد الأوروبي).

---

[40] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سابق الذكر، ص54-56.

[41]كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص61-63.

[42] عبد الوهاب حميد رشيد"التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة:النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،سنة 1982، ص41.

I-4:شروط التكامل الاقتصادي وآثاره

ان تبني عملية التكامل الاقتصادي ينجم عنها آثار مختلفة سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل ،كما يتطلب مجموعة من المقومات والشروط.

I-4-1: شروط التكامل الاقتصادي

يتطلب قيام أي تكامل اقتصادي مجموعة من الشروط والمقومات والتي يمكن أن تختلف من تجمع الى آخر، نوجزها فيما يلي[43] :

- ✓ توفر الموارد الطبيعية وتنوعها في الدول الأعضاء : مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على بعضهم البعض في الحصول على حاجياتهم، وبالتالي تقوية الروابط الاقتصادية بينهم.
- ✓ تخصص المشاريع الانتاجية على أساس اقليمي : مما يعني وجود أنواع مختلفة من المنتجات في الدول الأعضاء، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يقوي التكامل الاقتصادي بينهم.
- ✓ توفر الأيدي العاملة المدربة : مما يعني استخدام الموراد الانتاجية بطريقة فعالة وبالتالي تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، مما يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي ورفع مستوى المعيشي في الدول الأعضاء.
- ✓ توفر على بنية أساسية ملائمة : والذي يعني توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات تربط بين الدول الأعضاء والتي تعمل ليس فقط على تقوية العلاقات الاقتصادية و انما تقوية حتى العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- ✓ توفر أنظمة سياسية و اقتصادية متجانسة : مما يعني التشابه في أنظمة الحكم وكذا المستوى الاقتصادي بين الدول الأعضاء[44] وهو ما أكده Marshall في كتابه أوروبا متضامنة[45] " يجب في البداية أن تكون الاقتصاديات ذات مستوى متشابه من حيث التنمية ضامنة للسكان مستويات متقاربة للعيش، فهذا شرط أولي لكي تكون الوحدة حافزا للجميع، وفي حالة المعاكسة سنكون أمام وحدة امبراطورية التي تسير طبقا لمصالح الأمة المهيمنة، فالجمع بين اقتصاديات متفاوتة من حيث النمو لن يؤدي إلا الى مضاعفة عدم التوازن، اذ سيزداد مسلسل التفقير بالنسبة للاقتصاد المتأخر، كما سيتضاعف مسلسل تراكم التقدم والغنى بالنسبة للاقتصاد المتقدم" .
- ✓ توفر التنسيق بين الأهداف الوطنية و الاقليمية : مما يعني الاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها ، وكذا كيفية التوفيق بين مختلف مصالح الدول الأعضاء.

---

[43] كامل بكري، مرجع سابق الذكر، ص29-40.

[44] د.عبد الهادي يموت "التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية" معهد الانماء العربي، ص131.

[45] د. صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 59.

- ✓ التوزيع العادل لمكاسب التكامل : مما يعني تحقيق المصلحة المشتركة التي تسمح بتوزيع الفوائد بشكل متوازن بين الدول الأعضاء[46].
- ✓ توفر دولة رائدة : يعني وجود دولة كمركز قوة تقود عملية التكامل، باعتبارها مركز ثقل لتنسيق القواعد والسياسات بين الدول الأعضاء[47].

I-4-2: آثار التكامل الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي الى عدة آثار، يمكن حصرها في نوعين رئيسيين ألا و هما :

I-4-2-1: الآثار الستاتيكية

أو ما تعرف كذلك بالآثار الساكنة أو قصيرة الأجل[48]، والتي تنتج من اعادة تخصيص الموارد مثل العمل ورأس المال والموارد الأخرى لاقتصاديات دول الأعضاء، كما تقوم على افتراضات أساسية[49] منها ثبات حجم عرض عوامل الانتاج

وحالة التقنية السائدة والهيكل الاقتصادي القائم، ومن بين هذه الآثار ما يلي[50] :

- ✓ خلق التجارة : والتي تعني انشاء تجارة جديدة بين الدول الأعضاء عن طريق انتقال المشتريات من منتج محلي عالي التكلفة من احدى الدول الأعضاء الى منتج منخفض التكلفة بدولة أخرى من الدول الأعضاء.
- ✓ تحويل التجارة : والتي تعني الانتقال من منتج منخفض التكلفة من بلد أجنبي (غير الدول الأعضاء) الى منتج عالي التكلفة لاحدى الدول الأعضاء.
- ✓ تحسين استخدام الموارد : وذلك من خلال قيام عملية التكامل بين دول تزيد فيها درجة التنافس بين اقتصادياتها والتي تعني التطابق في نوعية السلع التي يتم انتاجها عن درجة تكاملها مثلا بلدان منتجة للمواد الأولية أو تتخصص في انتاج سلع معينة، حيث ينتج عن قيام التكامل بين بلدان متنافسة الأثر الانشائي للتجارة[51].
- ✓ ارتفاع الانتاج الكلي للدول الأعضاء: وهو ما أثبته Tinbergen من خلال استخدام أسلوب رياضي لاتحاد يضم بلدان متساوية الحجم وأن كل دولة تنتج سلعة واحدة، حيث أن كل امتداد

---

[46] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق الذكر، ص24.

[47] د.الطاهر زياني ود.بن بوزيان محمد"تحليل مقارن للتكامل الجهوي: أي دروس للعالم العربي؟ " ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق) 17-19 أفريل 2007، الأغواط-الجزائر.

[48] كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل" الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 163.

[49] د.عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص32.

[50] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سابق الذكر، ص20-22.

[51] د.عبد المجيد رشيد محمد التكريني، مرجع سابق الذكر، ص37-38.

للاتحاد يزيد من الانتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية، وهو ما أكده VINER حيث كلما زاد حجم الاتحاد ارتفعت النتائج الانتاجية الموجبة.

- ✓ الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الرفاهية : وذلك من خلال ارتفاع التجارة بين الدول الأعضاء مقارنة بالتجارة مع الاقتصاديات الأخرى و انخفاض مستوى الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.
- ✓ تحسين الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تحويل الطلب من السلع الأجنبية الى سلع دول الأعضاء ما ينجم عنه زيادة التبادل التجاري بينهم وبالتالي تحقيق وفرات في العملة الأجنبية لان التجارة فيما بينهم تتم بالعملات المحلية لدول الأعضاء.
- ✓ الوفرات الادارية : الناجم عن الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء باعتبارها أعباء وتكاليف يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

I-4-2-2: الآثار الديناميكية

أو ما تعرف كذلك بالآثار الحركية أو طويلة الأجل[52]، والتي تؤثر على الطاقة الانتاجية ونمو اقتصاديات الدول الأعضاء، والتي من المحتمل أن تكون أهميتها أكثر من الآثار الساكنة، كما يصعب تحديدها كميا[53]، ومن بين هذه الآثار ما يلي[54]:

- ✓ الوفورات الداخلية : أو ما تعرف بالوفورات الناشئة عن حجم الانتاج والتي تنشأ من خلال الانتاج الكبير الذي يتطلب زيادة مستوى المنافسة والاستخدام الأمثل للمعدات والأساليب التكنولوجية المتطورة وزيادة كثافة رأس المال وتخصص العمال.
- ✓ الوفرات الخارجية : والتي تنشأ خارج السوق من خلال نشر الخبرة التكنولوجية والتنظيمية و اليد العاملة الماهرة ومن خلال[55] تفاعل قطاعات الاقتصاد المختلفة مع بعضها البعض بحيث يكون للتطورات في كل منها انعكاسات ايجابية على غيرها.
- ✓ انخفاض المخاطرة وعدم الثبات في المعاملات الخارجية : الناجم عن الغاء كافة القيود على التجارة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية.
- ✓ زيادة النشاط الاستثماري : من خلال اعادة توزيع الموارد الناشئة عن الغاء القيود بين الدول الأعضاء وبالتغيرات التي تطرأ على أساليب الانتاج وكذا تحقيق التكامل المالي مما يسهل انتقال رأس المال بينهم وبالتالي يؤثر في حجم الاستثمارات وتووزيعها.

---

[52] كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، مرجع سابق الذكر، ص 163.

[53] كامل بكري "الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، مرجع سابق الذكر، ص 174.

[54] إسماعيل نزال العرموطي، مرجع سابق الذكر، ص35-43.

[55] د.عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص32-33.

ثانيا: الاتحاد النقدي

يعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول أمرا ضروريا لتحقيق التكامل الاقتصادي وتدعيمه من خلال تيسير وتسهيل تحرير التجارة وانتقال عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء، وذلك لأن وجود أي نوع من القيود على المدفوعات الدولية وعلى عمليات الصرف بين هذه الدول تؤدي بطبيعتها الى تقييد التجارة وحركة عناصر الانتاج فيما بينها، لذا استحوذ موضوع الاتحاد النقدي على حيز كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية، وأجريت العديد من الدراسات والتحليلات عنه و التي تأثرت الى حد كبير بتجارب معينة من الاتحاد النقدي أهمها تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي، نجم عنها شكلان للاتحاد النقدي، الاتحاد النقدي الكامل عندما يتضمن عملة موحدة وبنك مركزي واحد، والاتحاد النقدي الجزئي عندما يشمل على مرحلة من مراحله المختلفة. وتطور مفهوم الاتحاد النقدي من خلال المناقشات التي دارت حول منطقة العملة المثلى من خلال تحديد ما إذا كان على الدولة أن تشارك في الاتحاد النقدي أو أن تحتفظ بعملة مستقلة خاصة بها.

II-1: مفهوم الاتحاد النقدي وتمييزه عن التكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع الاتحاد النقدي على يد الاقتصادي Mundell، ليتم التطرق اليه من طرف اقتصاديين آخرين أمثال Werner وLamfalussy وAlfredo Medio وMeade وRobson وآخرون.

II-1-1: مفهوم الاتحاد النقدي

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح الاتحاد النقدي فيرى بعض الاقتصاديين بأنه تثبيت أسعار الصرف البينية بشكل دائم بين عملات المنطقة المتكاملة ومنهم :

Werner الذي يعرفه[56] على أنه اتحاد توجد فيه عملات متعددة ذات قابلية تامة للتحويل وغير قابلة للالغاء، ولا يوجد فيها هامش من التقلبات حول أسعار التعادل، وأسعار صرف ثابتة غير قابلة للرجوع عنها، وتكون حركة رأس المال حرة بصورة كاملة، وهو بالتالي يؤكد على أن تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها هو مكافئ لاستعمال عملة مشتركة[57]، و ذلك لانه اذا ما استمر الأفراد في التفريق بين العملات واعتبارها مختلفة عن بعضها البعض لمجرد أن كل عملة تحمل اسما مختلفا فانهم يقعون في خطأ الوهم النقدي.

[56] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص53.

[57] د.جون وليامسون"مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية- التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل-بيروت، 1983، ص 43.

ويرى[58] Lamfalussy على أنه استقرار في اسعار الصرف بين الدول المتكاملة أكبر منه بين هذه الدول والأقطار الأخرى، مع وجود درجة عالية من حرية المدفوعات في معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال.

ويعتبر Alfredo Medio أن تثبيت أسعار الصرف مرادف لوجود عملة مشتركة، اذا رافق هذا التثبيت امكانية التحويل بصورة كاملة وتثبيت لأسعار الصرف الآجلة.

كما أشار[59] Meade الى أن العملة المشتركة تشبه جوهريا العملات الوطنية المنفصلة المرتبطة ببعضها بأسعار صرف ثابتة في ظل نظام حرية التجارة، حيث لا رقابة على المدفوعات الدولية.

و أكد[60] Mundell على وجود ثلاثة شروط لتحقيق الاتحاد النقدي وهي اشتراطات العملة والتي تعني ازالة تغيرات في اسعار الصرف واشتراطات الائتمان مثل المقايضة والاقراض وتجميع الاحتياطي واشتراطات سياسية مثل توحيد السياسية النقدية والمالية ومركزة الأسواق المالية.

إلا أن هذا التعاريف أخذت عليه عدة سلبيات، فقد أكد[61] Cordon 1972 أنه بالرغم التثبيت القاطع لعملات دول الأعضاء، وأنه طالما بقيت تحمل كل واحدة منها اسما مختلفا فانه سيصبح من السهولة التخلي عن هذا التثبيت كلما استدعت الظروف لذلك.

بالإضافة إلى انعدام الثقة بهذا لدى القطاع الخاص ما ينتج عنه وقوع أزمات مضاربة ويؤدي إلى إعاقة حركة رؤوس الأموال للتقليل من المخاطرة، خصوصا إذا كانت للحكومات أولويات أخرى غير تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف كتسريع النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الداخلي للأسعار والاستخدام الأمثل للموارد. هنا يفقد هذا النظام فعاليته لأنه يحول دون استخدام السياسة النقدية المحلية المستقلة لتحقيق هذه الأهداف، خاصة إذا ما وجد تباين في هذه المعدلات بين الدول المتكاملة .

وبالتالي يرى بعض الاقتصاديين أمثال Williamson وMachlup وKafka وBalassa أن الاتحاد النقدي هو إنشاء عملة واحدة مشتركة لتحل محل العملات دول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

حيث أكد [62] Machlup أن تثبيت أسعار الصرف بين العملات الوطنية ليس مكافؤ لاستعمال عملة مشتركة، حيث ان استمرار العملات الوطنية في التداول واحتفاظ السلطات النقدية المحلية باستقلالها النقدي قد يؤدي الى فائض في عرض بعض العملات والذي يتم معالجته اما من طرف السلطات النقدية الأخرى في الاتحاد النقدي أو فرض قيود على استعمالها في المعاملات، وهذا ما يخالف شروط التكامل

---

[58] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص51.

[59] هيل عجمي جميل" إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سنة 2005، ص16.

[60] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص 53.

[61] د.جون وليامسون، مرجع سابق الذكر، ص 49.

[62] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص 16-17.

ألا وهي تحرير المعاملات داخل الاتحاد، كما لا توجد ثقة كاملة بإمكانية الحفاظ على سعر الصرف المركزي المتفق عليه بين الدول الأعضاء بدون الرقابة على الصرف الأجنبي، وبالتالي فهو يعرفه[63] على أنه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق احلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

II-1-2: العلاقة بين الاتحاد النقدي و التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي اتفاق بين مجموعة من الدول على الغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها وتوحيد الرسوم الجمركية ازاء العالم الخارجي مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها النقدية والمالية والاقتصادية، وقد يتحقق التكامل الاقتصادي الجزئي حين يتم تبني أي شكلا من أشكاله التي رأيناها سابقا، أما التكامل الاقتصادي الشامل فيتحقق عندما يشمل كافة الأشكال بدون استثناء.

ويعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول الأعضاء مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي فقد يتحقق الاتحاد النقدي الجزئي حين يتم تبني أي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك (والتي سنراها بالتفصيل لاحقا)، اما الاتحاد النقدي الكامل فيتحقق عند تبني عملة نقدية مشتركة لتحل محل العملات الوطنية وتدار من طرف بنك مركزي موحد.

وفي تحديد العلاقة[64] بين الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي توجد وجهتان مختلفتان، تقوم الوجهة الأول على أن الاتحاد النقدي هو تتويجا للتكامل الاقتصادي باعتباره أعلى مرحلة من مراحله، وانه يسهل تحرير التجارة وتحرير انتقال عوامل الانتاج بين الدول الأعضاء وتوفير المقومات النقدية لعملية التكامل، وهو ما تؤكده تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي وتجربة أمريكا اللاتينية (وهو ما سنراه بالتفصيل لاحقا)، اما الوجهة الثانية فترى أنه يمكن للاتحاد النقدي أو أي شكل من أشكاله أن يسبق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكاله مستندين الى تجربة الاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا والاتحاد النقدي لوسط افريقيا على (وهو كذلك ما سندرسه بالتفصيل لاحقا).

وبغض النظر عن تعارض الوجهتان، فاننا نجد أن الواقع العملي[65] يحتم وجود حد أدنى من التكامل الاقتصادي ما بين الدول الراغبة في اقامة الاتحاد النقدي، وتوافر حد أدنى من الاتحاد النقدي لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينهم، مما يدل على مدى الترابط[66] بين الاتحاد النقدي والتكامل الاقتصادي وتلازمهما، بحيث يتحققان في النهاية سوية، متوجين في الغالب بوحدة سياسية شاملة.

---

[63] د.ايمان عطية ناصف ود.هشام محمد عمارة "مبادئ الاقتصاد الدولي"المكتب الجامعي الحديث، سنة 2007، ص248.

[64] محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية-التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل-بيروت، 1983، ص 17-18.

[65] دينا عبد الله الدباس"التكامل النقدي العربي" دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، سنة 1986، ص 8-9.

[66] د.عبد المنعم السيد علي"الوحدة النقدية العربية"

II-2: مستويات الاتحاد النقدي

يختلف الاتحاد النقدي[67] من حيث مداه وشموليته، فقد يكون كاملا عندما يتم تبني عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد، وقد يكون جزئيا عندما يشمل مرحلة أو شكلا من أشكاله.

II-2-1: الاتحاد النقدي الكامل

يقصد بالاتحاد النقدي الكامل هو خلق عملة مشتركة لتحل محل العملات الوطنية المتعددة في اداء جميع وظائف النقود، وتدار من قبل بنك مركزي موحد، مما يتطلب[68] توحيد السياسة النقدية والتي تضم على سبيل المثال ضرورة الاتفاق المشترك على معدلات الائتمان المصرفي، والذي يعمل على ازالة أسباب الاختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم وكذا الاختلال في موازين المدفوعات بين الدول الأعضاء، وتوحيد نظام سعر الصرف عملات الدول تجاه العملات الأجنبية، وكذلك توحيد السياسية المالية لمنع أي اختلاف ممكن أو محتمل فيما بينهم، وبالتالي الحد من استقلالية الدول الأعضاء في سياستها الاقتصادية الوطنية لصالح السياسة الاقتصادية المركزية الجديدة التابعة للاتحاد ككل.

وتعتبر العملة المشتركة بين مجموعة من الدول مرحلة متقدمة من مراحل الاتحاد النقدي، وأنها تتطلب توافر مجموعة من أشكال الاتحاد النقدي الجزئي.

II-2-2: الاتحاد النقدي الجزئي

يمكن أن يتخذ الاتحاد النقدي الجزئي أشكال عديدة وهي كما يلي[69]:

II-2-2-1: اتحاد المدفوعات

وهو نوع من الترتيبات النقدية لتسوية المدفوعات الناجمة عن المعاملات التجارية التي تجري بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء غرفة مقاصة لتسوية الحسابات إما عن طريق احتياطات أو ائتمان أو كلاهما، كما يقوم بتقديم تسهيلات ائتمانية لتغطية العجز في موازين المدفوعات وبالتالي سيكون أداة مهمة في زيادة معدل التبادل التجاري وتوسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء والاقتصاد في استخدام الاحتياطات الأجنبية بين دول المنطقة المتكاملة.

II-2-2-2: مجمع الاحتياطي الأجنبي

حيث تقوم دول الأعضاء بتجميع جزء من احتياطاتها في صندوق أو مجمعا لاستخدامه في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها وبالتالي سيكون كأداة للاقتصاد في الاحتياطات الأجنبية وتمويل الأعضاء التي تعاني من عجز ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة الأعضاء الآخرين.

---

[67] محمد لبيب شقير " مقدمة تحليلية"، مرجع سابق الذكر، ص 16.

[68] عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة" مرجع سابق الذكر، ص59-60.

[69] د.جون وليامسون"مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية- التكامل النقدي العربي:المبررات والمشاكل و الوسائل-بيروت، 1983، ص 41-43.

II-2-2-3: تنسيق أسعار الصرف

ويتم فيه الاتفاق بين الدول الأعضاء على الإعلان عن الأسعار المركزية للعملات وتحديد الهامش الذي يمكن أن تتغير فيه أسعارها وكذا تحديد مثبت مشترك للأسعار المركزية للعملات، وبالتالي سيؤدي إلى التقليل من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البينية، مما يعمل على تشجيع المبادلات التجارية بين دول الأعضاء وحركة العمل ورؤوس الأموال.

II-2-2-4: التنسيق النقدي

ويتضمن الاتفاق بين الدول الأعضاء على السياسة النقدية التي يجب أن تتبعها من خلال التنسيق بين أسعار الفائدة ومعدلات التوسع النقدي و الائتمان المصرفي وبالتالي سيؤدي إلى تحقيق استقرار في أسعار صرف الدول الأعضاء.

II-2-2-5: العملة الموازية

والتي تعني إصدار عملة جديدة من قبل جهة نقدية مشتركة للدول الأعضاء –ويتم تحديدها إما على أساس عملة دولية أو على أساس سلة من العملات– وتداولها بجانب العملات الوطنية بالإضافة إلى استخدامها في تسوية المدفوعات عن المبادلات الإقليمية وجعلها المرتكز الذي ترتبط به العملات الوطنية، وبالتالي ستؤدي إلى التخفيف من القيود النقدية التي تحد من حركة التجارة وانتقال عوامل الإنتاج البينية كما تعمل على المحافظة على القوة الشرائية للاحتياطات الأجنبية التي تمتلكها الدول المعنية، كما تضمن تقلبات أقل في العملات الوطنية تجاه العملات الأجنبية باعتبارها جزءا من موجودات الجهاز المصرفي يقابلها قيمة العملات الوطنية المخصصة لشرائها والوحدة القياسية التي يجري تقييم العملات المعنية على أساسها، ومع مرور الزمن يمكن لهذه العملة أن تحل تدريجيا محل العملات المحلية.

II-2-2-6: تكامل الأسواق المالية

وهو يتطلب إزالة كافة العوائق المفروضة على تحركات رؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاستثمارية والضريبية المرتبطة بتدفق الموارد المالية بين الدول الأعضاء، وبالتالي يؤدي إلى تنويع المحفظة المالية مما يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخول والاستثمارات بين الدول الأعضاء.

II-2-2-7: السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال

وتعني توحيد سياساتها الخارجية تجاه كافة التدفقات الخارجة أو الداخلة إلى المنطقة المتكاملة وذلك من خلال توحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي وقيام بتوحيد سياستها الخاصة بتوجيه الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو تجاه استثماراتها في الخارج مما يؤدي إلى الحصول على أفضل شروط ممكنة للاستثمارات الخارجية، إما لتحقيق اقتصاديات الحجم(مثلا في إدارة القروض للبلدان النامية) أو بممارسة درجة من السلطة الاحتكارية على السوق المالية العالمية.

II-3: منافع وتكاليف الاتحاد النقدي

عند قيام أي اتحاد نقدي تنشأ عنه عدة منافع وهي غالبا مرتبطة بالاقتصاد الجزئي، كما لا يخلو من التكاليف والتي ترتبط عادة بالاقتصاد الكلي وهي كما يلي:

II-3-1: منافع الاتحاد النقدي

ان من أهم المزايا المفترضة لانضمام بلد ما الى اتحاد نقدي ما يلي:

II-3-1-1: انخفاض تكاليف المعاملات

ويقصد بتكاليف المعاملات[70] هي التكاليف الناجمة عن تحويل العملات فيما بينها،فإذا افترضنا[71] أن المسافر الذي كان ينطلق من بلجيكا متجها نحو الدول العشر الأساسية للوحدة الأوروبية وبحوزته 40000 فرنك بلجيكي فان تكاليف تغيير عملته هذه بدون أن ينفقها في أي شيء آخر هي 45% من رأسماله الابتدائي.

ومن الطبيعي أن اختفاء عمليات الصرف داخل الاتحاد النقدي سيخفض من نشاط البنوك، لكن يمكن للبنك استبدال هذه العمليات بتقديم خدمات أكثر حيوية لزبائنها للتعويض عن هذه الخسائر.وبما أن هذه التكاليف يتحملها المستهلك النهائي[72] فان القضاء على هذا النوع من التكاليف لا يتم إلى بتوحيد العملة وليس فقط بتثبيت سعر الصرف بشكل قطعي.

ولتخفيض هذه التكاليف فوائد غير مباشرة أيضا تتمثل في التقليل من التمايز في أسعار نفس السلع من دولة إلى أخرى*، هذا الاختلاف في الأسعار والناجم عن الصبغة الوطنية للأسواق-عملات مختلفة- سيزول بتوحيد العملة وإلغاء الحواجز في ظل الاتحاد النقدي.

II-3-1-2: تشجيع التجارة البينية

غالبا ما يعتبر سعر الصرف الثابت[73] أساسي لتعزيز التجارة، وبالتالي فان استخدام عملة موحدة من شأنه أن يساهم في تنشيط عملية التجارة البينية، حيث أوضحت دراسة Grobar 1933 العلاقة الايجابية بين تقلبات أسعار الصرف وقمع التجارة، و دراسة Williamson 1981 أن عدم استقرار أسعار الصرف

---

[70]Paul de Grauwe «Economie de l'integration monetaire »traduction de la troisieme edition anglaise par Marie Donnay , De Boeck Université, 1999, p64-65.

[71] Dominique Redor « Economie Europeenne »Hachette Livre 1999p33.

[72] Paul de Grauwe, Op.Cit, p64-65.

*ويظهر ذلك التمييز السعري بصفة خاصة بالنسبة لسوق السيارات الأوروبي، حيث كان المستهلك الأوروبي يلجأ بحثا وراء السوق الأرخص إلى تغيير عملته إلى عملة هذا السوق.

[73] Kabeer Muhammad « union monétaire en Asie du sud :Faisabilité et impact » Thèse pour l'obtention du titre de : Docteur en Science Economique, Université Paris Dauphine, 2011, P12-13.

عامل مثبط للتجارة البينية، بالإضافة الى دراسة Grauwe and Guy 1988 أن أي زيادة في تقلبات سعر الصرف بشكل عام سوف يؤدي إلى انخفاض في المعروض من الصادرات.

II-3-1-3: تشجيع الاستثمارات

ان تغيرات سعر الصرف العملات لن تؤثر على التجارة فقط، بل ستؤثر على تحركات رأس المال وبالتالي فإن قيام الاتحاد النقدي يلغي حالة عدم التأكد ما ينتج عنه[74]:

- أن الأعوان الاقتصاديون وخاصة المؤسسات ستعتمد على معلومات موثوقة ، إذن فأخطار اتخاذ القرارات العشوائية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات هي بذلك متدنية جدا، وهذا ما يحسن استخدام الموارد الإنتاجية.
- انخفاض في معدلات الفائدة في سوق رأس المال الذي يتشكل بالضرورة داخل الاتحاد النقدي له آثار ايجابية على مستوى الاستثمار، وعليه حتى وان وجد سوق لرأس المال موحد قبل الاتحاد النقدي فان تواجد عملات مختلفة التي يمكن أن تتعرض لإعادة تقييم نقدي كما حدث في الاتحاد الأوروبي خلال سنوات 1980 و في النصف الأول من سنوات 1990 تضاعف خطر سعر الصرف بالنسبة للمستثمرين، يمثل هذا الخطر مصدر ارتفاع معدلات الفائدة في بعض الدول.

II-3-1-4: المكاسب من الانفتاح الاقتصادي

إن منافع قيام الاتحاد النقدي تختلف من بلد لآخر باختلاف درجة الانفتاح الاقتصادي[75] لكل بلد، فتزداد المنافع عند الدول التي تكون منفتحة بدرجة كبيرة فيما بينها، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل1:العلاقة بين المكاسب والانفتاح الاقتصادي

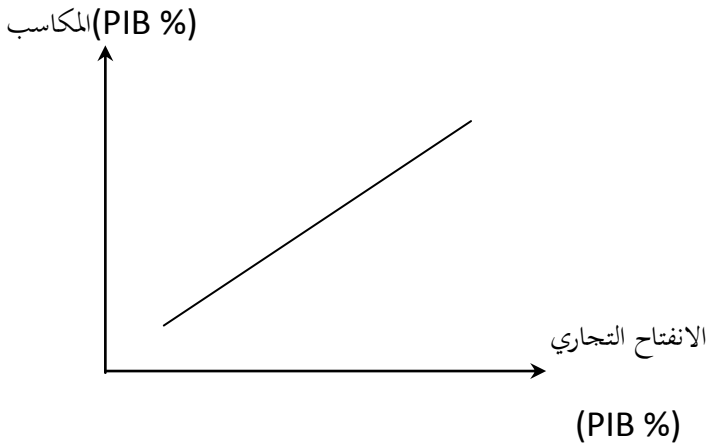

المصدر: **Paul de Grauwe, op.cit , p 78**

[74] Dominique Redor , Op.Cit, p33.

[75] Paul de Grauwe, Op.Cit, p78.

حيث يمثل الخط الأفقي درجة الانفتاح الاقتصادي أو درجة التكامل التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي، وعلى الخط العمودي المكاسب المحققة كنسب مئوية من الناتج المحلي كذلك، وما يلاحظ من المنحنى أعلاه أن هناك علاقة طردية بين كل من الانفتاح الاقتصادي والمكاسب حيث كلما زادت درجة الانفتاح زادت نسبة المكاسب المحققة من العملة المشتركة.وقد أثبتت Andrew Rose2000[76] باستخدام نموذج الجاذبية أن العملة الموحدة لها أثر ايجابي على التبادل التجاري.

II-3-1-5: مصداقية السياسة الاقتصادية

إن نظرية السياسة الاقتصادية المعاصرة أرجعت الأولوية لدور التوقعات في نجاح السياسات الاقتصادية المطبقة من طرف الحكومات، فان طبقت لهذه الأخيرة سياسات نقدية تضخمية أو خفضت من قيمة عملتها بشكل متكرر فان الأعوان الاقتصاديين سيتوقعون نتائج لهذه السياسات التي وبهذه الطريقة لن يكون لها أي أثر مما هو منتظر منها، وعليه تفقد السياسات المطبقة مصداقيتها.

ولتحفيز مصداقية السياسة الاقتصادية، فانه من الوقائي أن تستخدم مهمة قيادة السياسة النقدية من طرف بنك مركزي مستقل عن الضغوط السياسية الحكومية، وعليه في ظل الاتحاد النقدي[77] فان قيادة السياسة النقدية من طرف بنك مركزي موحد سيرجع بالفائدة على البلدان المنظمة للاتحاد بتوطيد وتأكيد لمصداقية هذه السياسة، إذا كان هذا البنك مستقل عن السلطة السياسية لدول الاتحاد.

II-3-1-6: المكاسب الخارجية للاتحاد النقدي

الفوائد المذكورة أعلاه هي فوائد داخلية، وللاتحاد النقدي أيضا بعض الفوائد الخارجية وهي كما يلي[78]:

أ/- توفير من الاحتياطات الدولية:

إن قيام الاتحاد النقدي يعمل على التوفير في استخدام هذه الاحتياطات، بفعل انخفاض الاضطراب الكلي الذي تتعرض له دول الاتحاد النقدي مع بقية العالم، حيث تقوم الدول التي تتمتع فيه بفائض بتمويل الدول التي تعاني من عجز .

كما أن الاحتياطات التي يجب على البنك المركزي الموحد الاحتفاظ بها ستكون على الأرجح أقل من إجمالي الاحتياطات التي ستضطر البنوك المركزية كل على حدى الاحتفاظ بها لضمان استقرار عملاتها الوطنية المستقلة. وكذلك بفعل تحسن المركز النقدي لميزان المدفوعات الكلي الذي يكون اقل تأثرا بالاضطرابات الداخلية والخارجية من حالة الدولة التي تواجه تلك الاضطرابات وحدها.كما يمكن إعادة

[76]Julie Lochard « Mesurer l'influence des unions monetaires sur le commerce »Economie internationale, 2005, p6-7.

[77] Dominique Redor , Op.Cit, p33.

[78]Kabeer Muhammad « union monétaire en Asie du sud :Faisabilité et impact » Thèse pour l'obtention du titre de : Docteur en Science Economique, Université Paris Dauphine, 2011, P12-13.

توجيه هذه الاحتياطات لاستخدامات أخرى، مما يؤدي إلى تعويض التكاليف المرتبطة بقيام العملة المشتركة (إعادة توزيع الموارد).

ب/- الفوائد على النطاق العالمي

يؤدي الاتحاد النقدي إلى إقامة مجموعة نقدية ذات قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في العلاقات النقدية والدولية بسبب توحيد مواقفها الخارجية تجاه العالم الخارجي، ووفقا لـKronberger 2004 بأن قيام اتحاد بين مجموعة من الاقتصاديات النامية، يمكن أن يصبح لاعبا مهما على الصعيد العالمي في المدى القصير.

II-3-2: تكاليف الاتحاد النقدي

ان من بين أهم التكاليف التي يتحملها أي بلد يريد الانضمام الى اتحاد نقدي ما يلي :

II-3-2-1: التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الصدمات

إن تكلفة إنشاء عملة موحدة[79] تتمثل في الحد من قدرة دول الاتحاد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن قدرتها على التكيف مع الصدمات الناتج عن التخلي على تعديل أسعار الصرف، وتصبح هذه التكلفة اكبر كلما كانت الصدمات التي تتعرض لها هذه الدول غير متماثلة، ولم يوجد آليات أخرى متاحة للتكيف كأن يكون هناك مرونة عالية في الأسعار والأجور وانتقال عوامل الإنتاج بين دول الاتحاد، والتراجع الذي تعرض له سعر الصرف الأورو[80] أمام الدولار والتفاوت في معدلات الفائدة على السندات في دول منطقة الأورو، بعد تفاقم الأزمة المالية العالمية يؤكد أن العملات الموحدة يمكن أن تتعرض لضغوط هائلة في أوقات التراجع الاقتصادي الحاد.

II-3-2-2: التخلي عن استعمال السياسات النقدية والمالية لصالح الاتحاد النقدي

تعني أن أي عضو لا يستطيع أن ينفرد بإتباع سياسة نقدية مستقلة أو سياسة مالية منفردة عن سياسة شركاءه بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، حيث تقوم السلطة المشتركة بتحديد عرض النقد والائتمان ووضع أسعار فائدة موحدة، وفي نفس الوقت تحديد النفقات العامة والاستثمارية ومعدلاتها والسياسة الضريبية، مما يمثل حقا تكاليف[81] باهظة للدول الأعضاء التي تتمايز في مستوى تطورها الاقتصادي وهياكلها الإنتاجية.

---

[79] Paul krugman & Maurice Obstfeld, « Economie internationale » Pearson éducation, France, 2006, 7éme édition,p607

[80] د.عبد الرحمن بن محمد السلطان"مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول) 26-28 ماي 2009 بالسعودية.

[81] Kabeer Muhammad , Op.Cit, p13.

II-3-2-3: تكلفة الانفتاح الاقتصادي

لقد رأينا سابقا أن للانفتاح الاقتصادي أثر الايجابي في الاتحاد النقدي من خلال التخفيف من أثر الصدمات غير المتماثلة، لكن هناك من يرى العكس، فقد أكد Krugman[82] أنه في ظل الانفتاح والقضاء على جميع القيود، فان ذلك سيشجع على ظهور ما يسمى بالتجمعات الخاصة في المجالات الصناعية، هذه التجمعات سوف تؤدي إلى ظاهرة التخصص بمعنى ظهور مناطق تتخصص في إنتاج سلع صناعية معينة وهذا ما يؤدي إلى ظهور الصدمات غير المتماثلة وبالتالي كلما زادت درجة الانفتاح كلما زادت احتمالية التعرض للصدمات غير متماثلة في ظل الاتحاد النقدي، وبالتالي زادت تكاليفه، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الانفتاح التجاري والصدمات غير المتماثلة التي يعبر عنها من خلال التفاوت في الإنتاج والبطالة.

الشكل 2: العلاقة بين الصدمات ودرجة الانفتاح

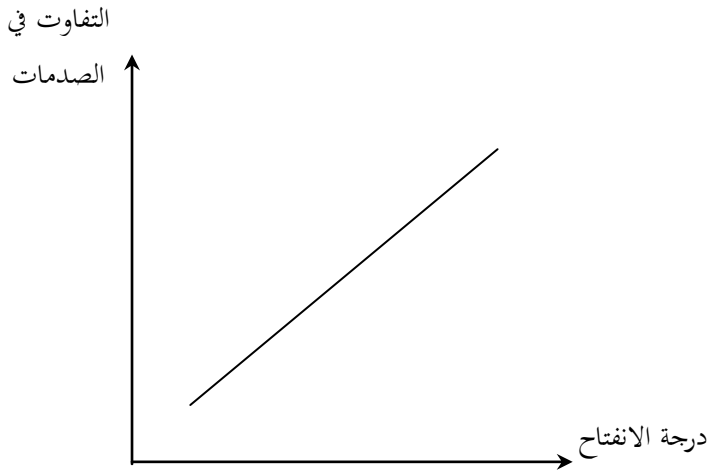

المصدر: **Paul de Grauwe,op.cit, p 33**

II-4: منطقة العملة المثلى

يعتبر Mundell من الاقتصاديين الأوائل[83] الذين كان لهم الفضل في تحديد ما يعرف بمنطقة العملة المثلى و التي تمثل الأساس الذي قامت عليه نظرية الاتحاد النقدي، ولقد تم تطويرها من خلال المناقشات التي دارت حول المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة، ولكن قبل التطرق الى منطقة العملة المثلى وجب دراسة آلية معالجة الاختلالات[84] وفقا لما حدده Mundell.

[82] Paul krugman et Maurice , Op.Cit, p607.

[83] هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر، ص 19.

[84] Paul de Grawe, op.cit, P12-17.

افترض Mundell أنه لسبب ما تم تغيير في الطلب المستهلكين الاتحاد الأوروبي من السلع الفرنسية الى السلع الألمانية، هذا ما ادى الى زيادة الطلب على السلع الألمانية و انخفاضه بالنسبة للسلع الفرنسية، كما سيوضحه الشكل الموالي :

الشكل 3 : الطلب و العرض الكليين في ألمانيا و فرنسا

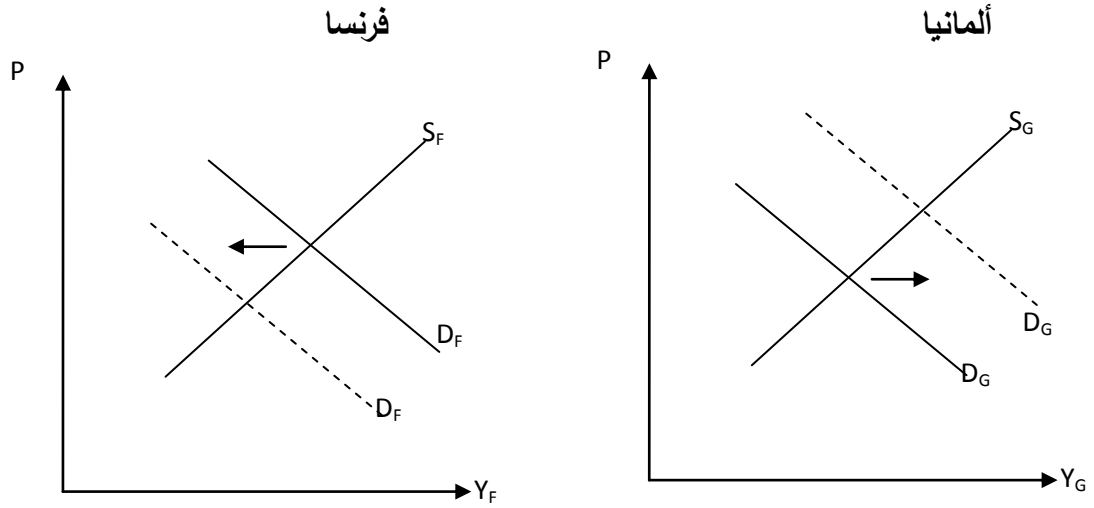

المصدر: Paul de Grawe, op.cit, P13

يمثل كل من المنحنين[85] الكليين سواء منحى العرض أو منحى الطلب في ظل اقتصاد مفتوح، وأن منحنى الطلب الكلي ميله سالب و ذلك لأنه كلما ارتفعت الأسعار المحلية كلما نقص الطلب على السلع المحلية لذلك بلد، أما ميل منحنى العرض الكلي فهو موجب وذلك لأنه كلما ارتفعت الأسعار المحلية (الداخلية) للسلع تعمل المؤسسات على الزيادة في إنتاجها للاستفادة من الأسعار المرتفعة، لهذا السبب تفترض منحنيات العرض وجود المنافسة في السوق وأن الأجور الاسمية و أسعار المدخلات الأخرى (الطاقة، المواد الأولية المستوردة، ...) تبقى ثابتة و هذا ما يعني عدم انتقال منحنى العرض لهذه الأسباب.

ان التغيير في الطلب المستهلكين هذا أدى إلى انتقال منحنى الطلب بفرنسا إلى اليسار و منحنى الطلب لألمانيا إلى اليمين ما ينتج عنه زيادة في الانتاج الألماني و نقص في الإنتاج الفرنسي، تؤدي هذه الأوضاع إلى زيادة البطالة في فرنسا و زيادة التوظيف في ألمانيا، وبالتالي تكون التأثيرات واضحة على الميزان التجاري، علما أن الميزان التجاري هو الإنتاج المحلي ناقص الإنفاق المحلي.

في فرنسا، الإنتاج المحلي انخفض نتيجة انخفاض في الطلب الكلي، فإذا لم ينخفض الإنفاق المحلي الفرنسي فسوف يعرف هذا البلد عجزا في ميزانه التجاري، و خصوصا في ظل وجود نظام الحماية

[85] Paul de Grawe, op.cit, P13.

الاجتماعية التي تعمل على تقديم تعويضات للبطالين، و بالتالي فإن الدخل الفرنسي المتاح لن ينخفض بنفس النسبة التي انخفض بها الإنتاج الفرنسي، مما يؤدي إلى الزيادة في عجز ميزانية الدولة الفرنسية. أما في ألمانيا يحدث العكس، بمعنى أن الانتاج يعرف زيادة، وأن الإنفاق المحلي لا يمكن أن يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الانتاج، وذلك لان جزء من الدخل المتاح سوف يدخر، وبالتالي حدوث فائض في ميزانها التجاري، مما سبق نلاحظ أن كلا البلدين يعانيان من اختلالات، ففرنسا تعاني من بطالة و عجز في ميزانها التجاري أما ألمانيا فتعرف انتعاش اقتصادي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن فائض في ميزانها التجاري.

ويمكن معالجة هذه الاختلالات وفق ما يلي :

- ✓ **عن طريق تغيير سعر الصرف :**

وذلك عن طريق احداث تغيير في سعر الصرف بين عملتي الدولتين[86]، حيث تقوم ألمانيا برفع سعر صرف عملتها مقابل الفرنك الفرنسي، وآثار هذا التعديل موضح في الشكل الآتي:

الشكل 4 :آثار اعادة التقييم

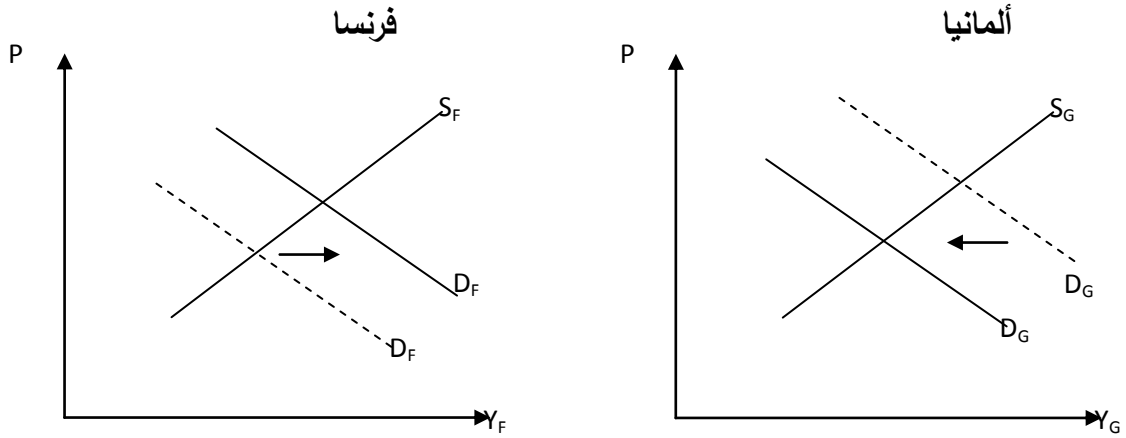

المصدر:Paul de Grawe, op.cit, P16

يقل الطلب على السلع الألمانية بسبب ارتفاع أسعار صادراتها الناتج عن ارتفاع سعر صرفها، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب في ألمانيا إلى اليسار و بالتالي تتفادى الضغوطات التضخمية "ارتفاع الأسعار" مما يؤدي كذلك إلى زوال الاختلال في ميزانها التجاري.

و يحدث العكس بالنسبة لفرنسا فانخفاض قيمة عملتها يؤدي إلى زيادة تنافسية صادرتها بمعنى زيادة الطلب عليها مقارنة بالسلع الألمانية مما يؤدي إلى زيادة في الانتاج وبالتالي ينتقل منحنى الطلب فرنسا إلى اليمين، وبالتالي تعالج مشكلة البطالة و عجز ميزانها التجاري.

[86] Paul de Grawe, op.cit, P16-17.

أما الآلية الثانية لمعالجة هذه الاختلالات، وذلك عندما تقرر كلا الدولتين الدخول في اتحاد نقدي فيما بينها، وبالتالي لا يمكنهم تغيير سعر صرف عملتيهما هي كما يلي[87]:

✓ **عن طريق مرونة الأجور :**

هي حركة الأجور اما انخفاضا أو ارتفاعا حسب الحالة الاقتصادية للبلد، فإذا كانت الأجور مرنة في كل من فرنسا وألمانيا، فإن العمال الفرنسيين سيقبلون بتخفيض أجورهم، و العكس في ألمانيا، فإن ارتفاع الطلب على العمالة الألمانية يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجور، أثر هذا التعديل توضح في الشكل الموالي :

الشكل 5 : عملية التعديل التلقائي

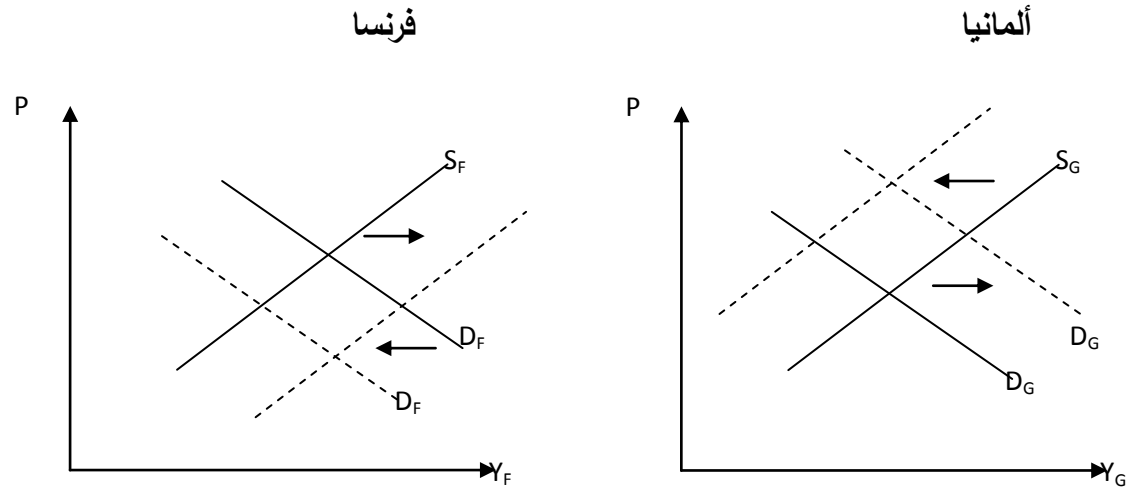

المصدر:Paul de Grawe, op.cit, P16

انخفاض الأجور في فرنسا يؤدي إلى انتقال منحى العرض إلى الأسفل و ارتفاعها في ألمانيا يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى الأعلى، هذا الانتقال يؤدي إلى اعادة التوازن. في فرنسا أسعار السلع و الخدمات تنخفض مما يزيد من تنافسيتها وارتفاع الطلب عليها، و العكس يحدث بالنسبة لألمانيا، مما يؤدي إلى إزالة عجز الميزان التجاري لفرنسا والفائض في الميزان التجاري لألمانيا.

✓ **عن طريق حركة اليد العاملة :**

ان حركة اليد العاملة كفيلة بمعالجة الاختلالات وإعادة التوازن، فانتقال البطالون الفرنسيون الى ألمانيا يؤدي الى انخفاض الأجور في فرنسا وارتفاعها في ألمانيا و يقضي على مشكلة البطالة كما أنه كفيل بحل مشكل التضخم الألماني عن طريق تغطية فائض الطلب على اليد العاملة الألمانية و في نفس الوقت فإن انتقال اليد العاملة يحل مشكل العجز و الفائض في ميزان المدفوعات لكلتا الدولتين.

[87] Paul de Grawe, op.cit, P14-15.

و نعني بمنطقة العملة المثلى[88] هي تلك المنطقة التي تشمل دولة واحدة أو عادة مجموعة من الدول أو المناطق المتقاربة جغرافيا التي تكون فيها تكاليف التخلي عن أسعار الصرف كأداة للتكييف اقل بكثير من المنافع المحققة من تبني عملة واحدة، ولقد حدد الاقتصاديون ما إذا كان على الدولة أن تشارك في الاتحاد النقدي أو أن تحتفظ بعملة مستقلة خاصة بها وفق ما يلي:

II-4-1: المنهج التقليدي

نجم عن هذه المساهمات تحديد بعض المعايير الاقتصادية التي يمكن على أساسها تكوين منطقة عملة مثلى، وهذه المعايير هي كالأتي[89]:

II-4-1-1: معيار انتقال عوامل الإنتاج ل Mundell1961

يعتبر Mundell أن منطقة العملة المثلى هي منطقة تتميز فيها عوامل الإنتاج بحرية الحركة داخليا وصعوبة حركتها خارجيا، ففي حالة تحول الطلب من منتجات الدولة (ب) إلى منتجات الدولة (أ) فان ذلك يسبب بطالة في الأولى وتضخما في الثانية، ويمكن عندئذ حسب رأي Mundell (كما تم ايضاحه سابقا) من خلال انتقال عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل الذي سينتقل الفائض منه من الدولة (ب) إلى الدولة (أ) ما يخفض من البطالة في الأولى ومن التضخم في الثانية، ويعتبر انتقال عوامل الإنتاج هنا كأساس لمعالجة التضخم والبطالة وتسوية موازين المدفوعات بديلا عن إجراء تعديلات في أسعار الصرف وعاملا مهما في تزويد مناطق مختلفة من الاتحاد النقدي بالخبرات والمهارات وتقريب من مستويات الأجور والأسعار دون الحاجة إلى تغيرات في الأجور الحقيقية نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب.

II-4-1-2: معيار التكامل المالي ل Ingram 1962

أضاف Ingram[90] تكامل الأسواق المالية كمعيار آخر من معايير منطقة النقد المثالية، وذلك لأن التكامل المالي يعيد التوازن لميزان مدفوعات بين دول الأعضاء وبالتالي التخفيف من استخدام أداة سعر الصرف لمعالجة الصدمات غير المتماثلة من خلال التحويلات والقروض من الدول التي حققت فائض الى البلدان التي تعاني من اختلالات.

---

[88] Paul krugman et Maurice Obstfeld, « Economie internationale » Pearson éducation, France, 2006, 7éme édition, p611

[89] Khalfan Mohamed Al-Barwani « An Inquiry into the Gulf Cooperation Council Feasibility and Readiness to Form a Monetary Union: Optimum currency Area Analysis and the petroleum Effects , Claremont Graduate University, p13-20.

[90] Manix Wilfrid Hédreville « La Théorie Standard des Unions Monétaires à L'épreuve de L'histoire" Thèse présentée pour obtenir le titre de docteur de l'Université Paris Ouest – Nanterre La Défense, 2010, P35.

II-4-1-3: معيار الانفتاح الاقتصادي ل McKinnon1963

يعتبر McKinnon أن منطقة العملة المثلى هي المنطقة التي تتميز بوجود انفتاح تجاري بين اقتصاديات الدول المكونة لها، فزيادة التبادل التجاري في السلع بين هذه الأقطار يزيد من انفتاحها على بعضها البعض، مما يقلل من الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، الأمر الذي يدعم تثبيت أسعار الصرف بين عملات تلك الأقطار، وبالتالي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا زادت المنفعة من تكوين منطقة العملة. كما يرى McKinnon أن تكامل العملة والسوق المالية يتبع تدفق تجارة السلع بين أقطار المنطقة.

II-4-1-4: معيار تنوع الإنتاج والصادرات ل Kenen 1969

أكد Kenen على أهمية تنوع اقتصاديات المنطقة، باعتبار أن الصادرات والعمالة والاستثمارات المحلية في الاقتصاديات المتنوعة تكون اقل تأثرا من الصدمات الخارجية التي تعاني منها الاقتصاديات غير متنوعة، وذلك وفق ثلاثة أسس وهي:

- ❖ إن انخفاض الطلب على سلعة معينة من صادرات الاقتصاد المتنوع لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في البطالة كما هو الحال في الاقتصاد غير المتنوع.
- ❖ إن انخفاض الطلب على نوع معين من المنتجات المصدرة يمكن أن يقابله ارتفاع في الطلب على نوع آخر طالما تتعدد المنتجات، وحتى إن لم يحدث هذا لا يؤثر سلبيا على الصادرات لصغر نسبة مساهمة هذا النوع في الصادرات.
- ❖ إن الاستثمار المحلي في الاقتصاديات المتنوعة يعتمد كثيرا على الطلب المحلي و بالتالي اثر الصادرات يكون منخفض على الاستثمار المحلي.

II-4-1-5: معيار التكامل الجبائي لJohnson 1970

تتمثل أهمية التكامل الجبائي[91] في وجود آلية لتحقيق الاستقرار التلقائي لاختلالات بين الدول الأعضاء، من خلال تحويل الايرادات الجبائية بين دول المنطقة. نفترض وجود صدمة طلب في اتحاد نقدي متكون من بلدين A و B والتي تؤدي تحويل الطلب من البلد A الى البلد B هذا ما يؤدي الى ارتفاع في النشاط الاقتصادي للدولة B مما يحسن من ايراداتها الجبائية وكذلك في انخفاض في معدلات البطالة، و يحدث العكس في البلد A يعني انخفاض في المداخيل الجبائية وارتفاع البطالة، فالتحويلات الجبائية من البلد B الى البلد A يعيد التوازن في ظل وجود موازنة مركزية موحدة.

[91] Kamel Malik Bensafta « Elements de la défiance britannique vis-à-vis de l'Euro et de l'UEM : role des facteurs monétaires » thèse de doctorat, Université François-Rabelais, France, 2011, P176.

II-4-1-6: معيار تشابه معدلات التضخم لFleming 1971

كان Fleming أول من أشار إلى صعوبة وخطر إنشاء اتحاد نقدي أو تثبيت أسعار الصرف بين مجموعة من الدول ذات فروق كبيرة في معدلات التضخم لأنه راجع لاختلاف في آليات سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية والسياسة الهيكلية وفي القوة الشرائية مما يعني لجوء السلطات لتغيير سعر الصرف الاسمي لتضييق هذه الاختلالات، وبالتالي فان التشابه في معدلات التضخم يقلل من الحاجة الى اللجوء لإجراء تعديل في سعر الصرف.

II-4-1-7: تشابه معدلات النمو

على مدى ثلاثين سنة الماضية تم اضافة معايير جديدة، من بينها تشابه معدلات النمو[92] وذلك لأن الدول الأعضاء التي لها معدل نمو منخفض من المرجح أن تكون في حالة عجز مما يؤدي الى استخدام أداة سعر الصرف لتحسين معدلات التبادل التجاري وزيادة الصادرات وهو غير ممكن في ظل الاتحاد النقدي و البديل الوحيد هو السياسات الانكماشية التي من شأنها أن تزيد من تكلفة الاتحاد النقدي، لذا أصبح التقارب أمر ضروري في معدلات النمو.

II-4-1-8: تقلب أسعار الصرف الحقيقية

قارن Vaubel[93] 1976 تحركات أسعار الصرف الحقيقية للبلدان الأوروبية مع الاتحادات النقدية الأخرى، وخلص الى ان تقلبات في أسعار الصرف الحقيقية يزيد من مخاطر الصدمات غير المتماثلة و لا يشجع على خلق الاتحاد النقدي، كما أن Van Hagen & Neumann توصلو لملاحضات متساوية في مختلف المناطق الأوروبية وذلك في سنة 1994، وأوضح Eichengreen في سنة 1990 أن غياب مرونة الأجور والأسعار لمعالجة صدمات الطلب الناتجة عن انخفاض الصادرات أو تدهور معدلات التبادل فستترجم بتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، وفي سنة 1996 خلص Rogoff بان تحركات أسعار الصرف الحقيقية هي ناتجة ايضا من استمرار اختلاف معدلات التضخم.

II-4-1-9: تماثل صدمات العرض والطلب

منذ 1980-1990 ركزت نظرية منطقة النقد المثالية على أهمية تماثل صدمات العرض والطلب[94] للدول التي تريد الانضمام الى الاتحاد النقدي، لان امتصاص هذه الصدمات[95] يجمع الأثر الصافي لعدد من المعايير التقليدية، وهو ما يعرف كذلك باسم méta-critère ، و أن الصدمات المتماثلة هي التي تصيب جميع الدول الأعضاء بشكل واحد وبالتالي قدرة هذه الدول على توحيد عملاتها، أما الصدمات غير المتماثلة هي التي تصيب دول الأعضاء بشكل مختلف أي تراجع قطاع معين أو أزمة خاصة ببلد

[92] Kamel Malik Bensafta , Op.Cit, P177.

[93] Kamel Malik Bensafta , Op.Cit, P178.

[94] Kamel Malik Bensafta , Op.Cit, P178-179.

[95] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص 53.

معين وبالتالي تزداد في هذه الحالة تكاليف العملة الموحدة، مع العلم أن هذه الصدمات بنوعيها لا تظهر بشكل واضح في الحسابات القومية، فهي غير قابلة للرصد، لذلك تستعمل الطرق التجريبية والقياسية لتحديدها.

II-4-2: المنهج الحديث

إن ما يؤخذ على المنهج التقليدي هو أنه يعتمد على معيار واحد ويركز على مفهوم الخسائر فقط، لذلك نشأ أسلوب يقوم على فكرة الموازنة بين تكاليف ومنافع الدخول لمنطقة العملة المثلى، وهذا ما فعله[96] Wood، الذي يرى تبني منطقة العملة المثلى متى زادت منافعها على تكاليفها.

لمقارنة تكاليف ومنافع الدخول لمنطقة العملة المثلى فإنه من الضروري توضيح كل منهما على نفس المنحنى[97]، و مقارنتها مع درجة التكامل الاقتصادي باعتبار أنه في ظل الاتحادات النقدية تزيد و ترتفع درجة الانفتاح، حيث يمثل خط التكاليف فعالية سعر الصرف كأداة معالجة للاختلالات في الطلب (صدمات غير متماثلة)، وكلما زادت فعالية هذه الأداة كلما أصبح التخلي عنها تكلفة كبيرة بالنسبة للدول التي ترغب في انشاء اتحاد نقدي.

الشكل 6 : المنافع و التكاليف من الاتحاد النقدي

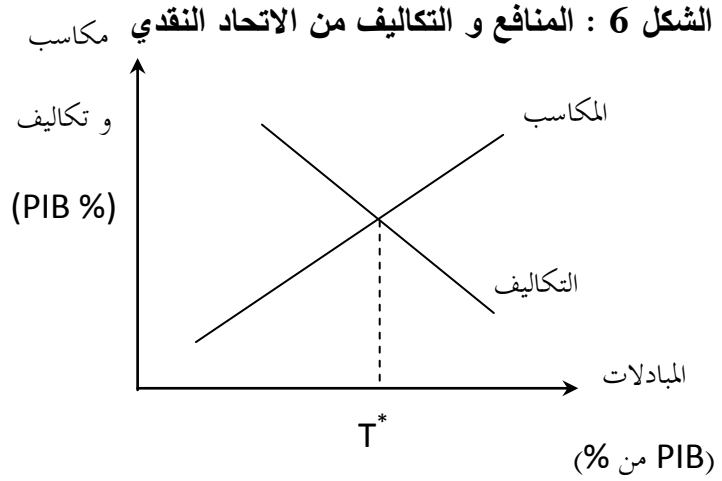

المصدر : Paul de Grauwe ,op .cit,p84

يتبن لنا من خلال الشكل أعلاه :

- ان النقطة *T هي تساوي المنافع و التكاليف في الاتحاد النقدي، و بعدها يصبح من المفيد تشكيل الاتحاد النقدي لان المنافع تفوق التكاليف.
- أما الخط المستقيم الذي يمثل التكاليف فيرتبط بشكل كبير بفعالية سعر الصرف كأداة لمعالجة الاختلالات في الطلب (الصدمات الغير المتماثلة)، حيث كلما زادت فعالية هذه الأداة كلما أصبح التخلي عنها تكلفة كبيرة بالنسبة للدول التي تتبنى عملة مشتركة.

[96] د.عبد المنعم السيد علي"الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة"، مرجع سابق الذكر، ص 41.

[97] Paul de Grauwe ,op .cit,p84.

وقد اختلف الاقتصاديون حول مدى فعالية سعر الصرف كأداة لمعالجة الاختلالات بين الدول ، فيرى الكينزيون[98] أنه بفعل كون الأجور غير مرنة و إن حركة العمالة محدودة يزيد من كون سعر الصرف يعتبر أداة فعالة لإحداث التوازن ومعالجة الاختلال دون إحداث آثار تشويهية على هيكل الاقتصاد و منه فإن منحنى التكاليف سوف يكون بعيد عن الصفر (المبدأ) ، و بالتالي وجود عدد محدود من الدول التي تستفيد من توحيد العملة و هي فقط التي تستوفي الشروط التي تطرقنا إليها في المعايير منطقة العملة المثلى، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 7 : التحليل الكينزي

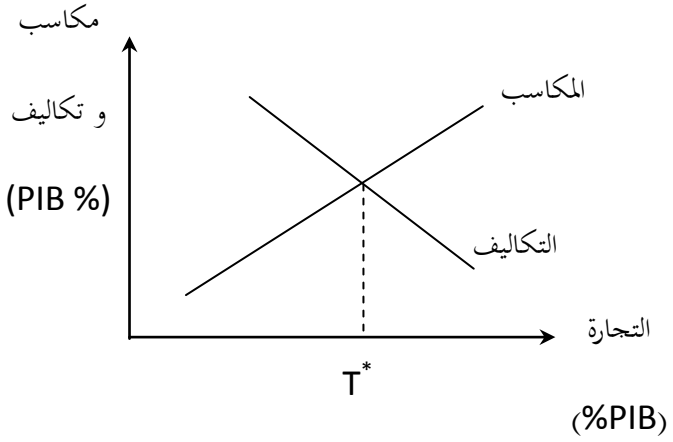

المصدر : Paul de Grauwe ,op .cit,p85

و في المقابل يرى النقديون[99] أن هذه الأداة غير فعالة، و حتى لو كانت كذلك، فإن السياسات التي تعتمد على سعر الصرف تعقد الأمور فيما بعد، و بالتالي فإن منحنى التكاليف يكون قريب من الصفر (المبدأ) و هو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل 8 : التحليل النقدي

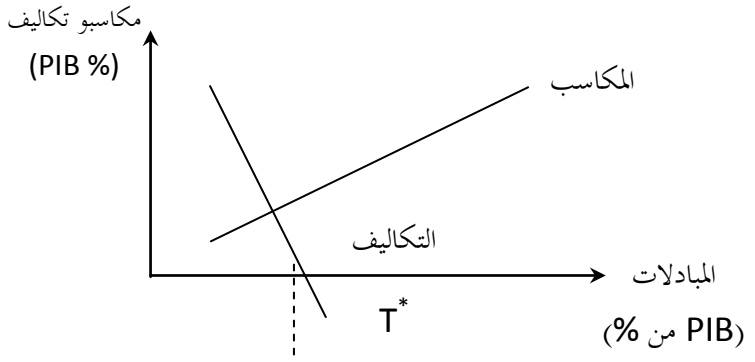

المصدر : Paul de Grauwe ,op .cit,p85

[98] Paul de Grauwe ,op .cit,p85.

[99] Paul de Grauwe ,op .cit,p85.

ونلاحظ من خلال الشكل أن:

- نقطة التقاطع *Tتكون قريبة من الصفر.

وبالتالي وحسب هذا التحليل فإن الكثير من الدول من مصلحتها التخلي عن عملتها و تبني عملة موحدة. و منذ الثمانينات لاقت النظرية النقدية المعاصرة نجاحا و انتشارا واسعا و أثرت آراءهم على العديد من الاقتصاديات خاصة حول تكوين اتحادات نقدية و خير دليل على ذلك قيام الاتحاد النقدي الأوروبي.

و لقد تعرضت معايير منطقة النقد المثلى لمجموعة من الانتقادات كونها أنها اعتبرت الشروط المذكور سابقا يجب على الدول تحقيقها قبل تشكيل الاتحاد النقدي[100]، لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار تحقيق هذه المعايير تدريجيا بعد تشكيل الاتحاد النقدي والتحولات الهيكلية التي يحدث بعد ذلك، ومثال ذلك ايطاليا فهي لم تكن تتمتع بدرجة كبيرة من الانفتاح مع الدول الأعضاء الأخرى، إلا أنها وجدت منمصلحتها الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لأن المكاسب سوف تفوق بلا شك التكاليف، كما يرى كل من Frankel et rose(1997، 1998) أن درجة تماثل الصدمات ليس معيارا ثابتا بل يتغير و يتطور مع درجة التكامل أي درجة كثافة المبادلات التجارية، و منه فان الاتحاد النقدي يعمل بعد قيامه على توفير الشروط و المعايير التي تجعل منه منطقة نقد مثالية.

ثالثا: تجارب التكامل الاقتصادي

في العقود الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توالت محاولات وتجارب التكامل الاقتصادي بين الدول سواء المتقدمة أو حتى النامية، ولقد اتخذت أشكالا وصورا متعددة.

III-1: مناطق التجارة الحرة

منطقة التجارة الحرة هي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، التي وافقت على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها، ويمكن اعتبارها نقطة البداية للتكامل الاقتصادي.

III-1-1: منطقة التجارة الحرة للآسيان

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية.

---

[100] Sampawende Jules-Armand Tapsoba « Intégration Monétaire Africaine et Changements Structurels: Commerce, Partage des Risques et Coordination Budgétaire » Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, 2009, p40-41.

III -1-1-1: نشأة الآسيان وأهدافها

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا[101] المعروفة اختصارا بالآسيان في 08 أوت 1967م في بانكوك- بتايلاندا، وذلك بتوقيع آباء المؤسسون للآسيان وهم وزراء خارجية تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وسنغافورة على اعلان الرابطة "اعلان بانكوك"، ثم انضمت بروناي في 07 جانفي 1984، وفيتنام في 28 جويلية 1995 ، وكل من لاوس وبورما في 23 جويلية 1997، وكمبوديا في 30 أفريل 1999 وبالتالي فهي تضم الآن 10 دول أعضاء، واشترطت الرابطة أن تكون مفتوحة لجميع الدول في منطقة جنوب شرق آسيا للانضمام إليها، حيث أعلنت بأنها تمثل"الارادة الجماعية لدول جنوب شرق آسيا لربط أنفسهم معا في الصداقة والتعاون، وتأمين لشعوبها وللأجيال القادمة الحرية والازدهار". ويتمثل شعار الآسيان في "رؤية واحدة، هوية واحدة، جماعة واحدة"، وهو يدل على منظمة مستقرة، سلمية، ديناميكية ومتحدة، ألوان الرمز: الأزرق، الأبيض، الأحمر والأصفر حيث يمثل الأزرق الاستقرار والسلام، الأحمر يمثل الشجاعة والديناميكية، الأبيض يظهر النقاء، والأصفر يرمز إلى الازدهار. الدائرة تمثل قوة الإتحاد في آسيان، ويمثل الشكل الذي في المركز حلم مؤسسي الآسيان أن ترتبط دول جنوب شرق آسيا كلها مع بعضها في الصداقة والتضامن.

الشكل 9: شعار الآسيان

المصدر: http://www.asean.org/asean/about-asean/asean-flag

وفي ديسمبر 1997م عقد قادة الاسيان قمتهم في كوالالمبور و قرروا تحويل الرابطة إلى منطقة مستقرة ومزدهرة وذات قدرة تنافسية عالية وانخفاض التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وذلك في آفاق 2020م.

و في قمة بالي في أكتوبر 2003م أعلن قادة آسيان الى انشاء جماعة الآسيان التي تتألف من الجماعة السياسية والأمنية والجماعة الاقتصادية والجماعة الاجتماعية والثقافية، حيث تم اعتماد الجماعة الاقتصادية للآسيان (AEC) في 20 نوفمبر 2007م هدفها هو تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بحلول عام 2020م، كما يلي:

- ❖ انشاء سوق مشتركة.

[101] http://www.asean.org/asean/about-asean vu le 08/11/2013.

- ❖ اقامة منطقة اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية.
- ❖ تحقيق تنمية اقتصادية عادلة في المنطقة.
- ❖ اقامة منطقة مندمجة تماما في الاقتصاد العالمي.

وبعد التوقيع على بروتوكول تعديل اتفاقية منطقة التجارة الحرة في سنة 2003م التزمت الدول الأعضاء في الجماعة على الغاء الرسوم الجمركية، بعدما بدأت هذه التخفيضات في سنة 1993م بعدما دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، مع العلم أنه في عام 1991 ظهرت فكرة إنشاءها

وقد تم انشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) تقريبا، حيث حققت الدول الأعضاء تقدما كبيرا في تخفيض الرسوم الجمركية البينية، وصلت الى أكثر من 99% بين دول الست للآسيان وهي بروناي دار السلام واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاندا102، أما أحدث الأعضاء وهي كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام فهي ليست بعيدة في تنفيذ الالتزامات فحققت ما يقرب من 80%.

وتهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق ما يلي[103]:

- ➢ تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال العمل المشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام؛
- ➢ تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال احترام العدالة وسيادة القانون في العلاقات بين دول المنطقة والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛
- ➢ تعزيز التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة في المجالات ذات الاهتمام المشترك: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الفنية، العلمية والادارية؛
- ➢ توفير المساعدة لبعضها البعض في المجالات التعليمية والمهنية والتقنية والادارية؛
- ➢ التعاون على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة مشاكل التجارة الدولية في السلع الأساسية وتحسين النقل والاتصالات، ورفع مستوى معيشة السكان بها.
- ➢ تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- ➢ إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

III-1-1-2: مبادئ والهيكل التنظيمي للآسيان

اعتمدت دول أعضاء الآسيان على المبادئ التالية:

- ➢ احترام الاستقلال والسيادة والهوية الوطنية لجميع الدول؛

[102]Association of Southeast Asian Nations 2008 " Asean Economic Community Blueprint" sur le site: http://www.asean.org/archive/5187-10.pdf vu le 08/11/2013

[103] http://www.asean.org/asean/about-asean/overview, vu le 08/11/2013.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض؛
- حل الخلافات أو النزاعات بالطرق السلمية؛
- التخلي عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها؛
- التعاون الفعال فيما بينها.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للآسيان كما يلي:

الشكل 10: الهيكل التنظيمي للآسيان

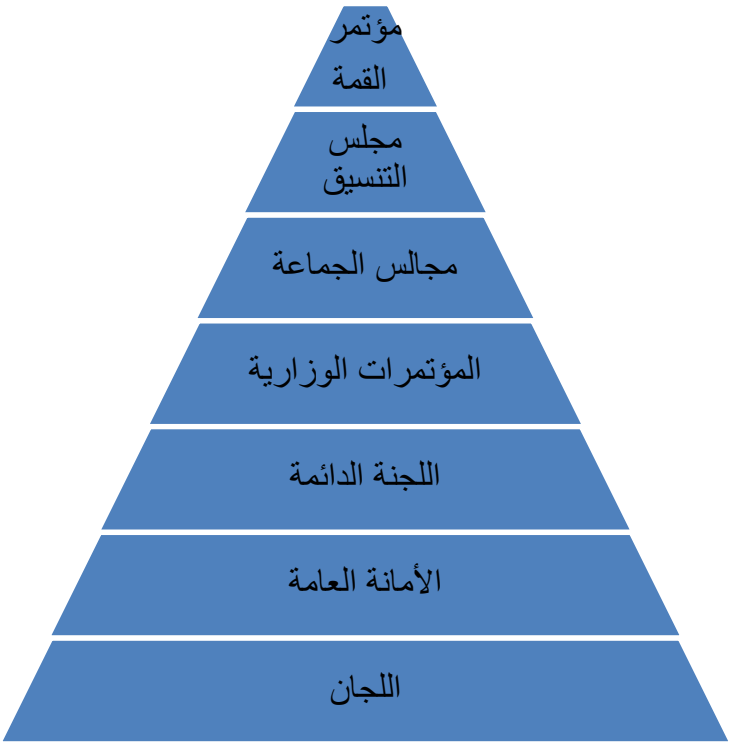

المصدر: http://www.asean.org/asean/about-asean/overview

III -1-1-3: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للآسيان

سنحاول من خلال هذا الجدول توضيح واقع اقتصاديات بلدان الرابطة بتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية:

الجدول 1: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان لعام 2014.

المؤشر / البلد	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات
بروناي	417	14 971	−1.50	11 664	3 717
كمبوديا	15 328	16 435	7.00	7 470	10 462
اللاووس	6 689	11 667	7.30	2 650	3 300
ماليزيا	29 902	326 113	6.00	229 726	188 298
مينمار	53 437	67 628	6.40	8 860	12 749
الفليبين	99 139	285 098	6.10	47 758	63 609
سنغافورة	5 507	301 193	2.90	437 271	360 906
تايلاند	67 726	405 533	0.70	224 777	200 217
الفيتنام	92 423	186 599	5.98	150 000	148 000
أندونيسيا	254 455	848 025	5.10	179 419	168 310
الآسيان	625 023	2 463 263	4.30	1 601 865	1 473 799

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

بلغ عدد سكان الآسيان سنة 2014 حوالي 625 مليون نسمة، خضعت التركيبة السكانية لتباين ملحوظ حيث قدر عدد سكان اندونيسيا ب 254 مليون نسمة (40 % من سكان الآسيان) تلتها أربعة دول متوسطة الحجم هي الفلبين (99 مليون نسمة) ثم الفيتنام (92 مليون نسمة) ثم تايلاند (67 مليون نسمة) و مينمار (53 مليون نسمة) وأدناها الدول الخمس المتبقية (ماليزيا، كمبوديا، لاوس، سنغافورة، بروناي).

وقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان مجتمعة حوالي 263 463 2 مليار دولار سنة 2014 يرتفع بالدول الكبرى (أندونيسيا) حيث وصل إلى 848 مليون دولار، وقدر ب11 مليون دولار في اللاوس التي لا تزال من الدول الأقل نموا في الآسيان.

وتساهم التجارة الخارجية لدول رابطة جنوب شرق آسيا في التجارة الخارجية الإجمالية للاتحاد بنسب متباينة حيث بلغ حجم الصادرات السنوية لدول الآسيان 865 601 1 مليار دولار تستحود ماليزيا، سنغافورة وتايلاندا على النصيب الأكبر من صادرات هذه المجموعة بينما بلغ حجم الواردات من السلع والخدمات 799 473 1 مليار دولار وكانت أكبر النسب مسجلة في كل من سنغافورة وتايلاند.

III-1-2: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

في سنة 1994 دخلت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)حيز التنفيذ، ومنذ ذلك الحين تعمل هذه الدول الثلاث على الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة والاستثمار، وبالتالي تم خلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وتم وضع الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي القوي وارتفاع الرخاء لكندا، والولايات المتحدة والمكسيك.

III-1-2-1: نشأة النافتا وأهدافها

اول خطوات هذا التكامل بدأت من قبل الولايات المتحدة الامريكية وكندا في سنة 1985م، وبعد 16 شهرا تم الاتفاق على إنشاء اتفاقية التجارة الحرة(FTA) والتي شملت على إلغاء الرسوم الجمركية والتقليل من الرسوم غير الجمركية أمام التجارة، كما تضمنت الاتفاقية معالجة التجارة في الخدمات، كما تضمنت آلية لتسوية المنازعات، ومرت بالمراحل التالية[104]:

- 26 سبتمبر 1985: اقترحت كندا اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة؛
- 4 أكتوبر 1987: بدء المفاوضات وتم التوصل الى اتفاق بين كندا والولايات المتحدة للتجارة الحرة؛
- 2جانفي1988: تم التوقيع على الاتفاقية؛
- 1جانفي 1989: دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ.

وبعد عدة سنوات تم توقيع الإتفاقية من طرف الدول الثلاث، وكانت كما يلي:

- ✓ في 10 جوان 1990 : اتفقت كل من كندا و الولايات المتحدة و المكسيك على انتهاج اتفاقية للتجارة الحرة.
- ✓ في 5 فبراير 1991 : بدء مفاوضات النافتا.
- ✓ في 17 ديسمبر 1992: وقعت اتفاقية النافتا من قبل كل من كندا والولايات المتحدة والمكسيك.
- ✓ في أوت 1993 : تم إضافة اتفاقيات جانبية اهتمت بالعمالة والبيئة وتم التفاوض عليها.
- ✓ في 1 جانفي 1994 : دخلت النافتا حيز التنفيذ.

وبالتالي تم خلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، ومنذ ذلك الحين ساعدت النافتا على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق وظائف بأجور أعلى في جميع أنحاء أمريكا الشمالية، كما مهدت الطريق لمزيد من المنافسة في السوق وتعزيز القدرة الشرائية للمستهلكين و للأسر و للمزارعين و للشركات في أمريكا الشمالية، وقد اثبت النافتا أن تحرير التجارة يلعب دورا هاما في تعزيز الشفافية والنمو الاقتصادي في مواجهة تزايد المنافسة العالمية.

[104] http://www.naftanow.org/about/default_en.asp vu le 08/11/2013

وتهدف النافتا إلى تحقيق ما يلي[105]:

- ازالة الحواجز أمام التجارة؛
- تعزيز شروط المنافسة العادلة؛
- زيادة كبيرة في فرص الاستثمار في الدول الأعضاء؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- اتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل النزاعات؛
- تعزيز التعاون الثلاثي والإقليمي.

III-1-2-2: الهيكل التنظيمي للنافتا

يتكون الهيكل التنظيمي للنافتا مما يلي:

لجنة التجارة الحرة: يشرف على عمل اللجان، ومجموعات العمل والهيئات الفرعية الأخرى.

منسقي النافتا: المسؤول عن ادارة النافتا يوم بعد اليوم.

مجموعات العمل واللجان: تم انشاء أكثر من 30 مجموعة عمل ولجان لتسهيل التجارة والاستثمار.

الأمانة: المسئولة عن إدارة أحكام تسوية المنازعات.

لجنة التعاون في العمل: تضم وزراء العمل عن كل بلد.

لجنة التعاون البيئي: تضم وزراء البيئة من كل بلد، يهتم بالقضايا البيئية للنافتا.

III-1-2-3:تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للنافتا

يوضح الجدول التالي لمحة مختصرة عن الدول الأعضاء بالنافتا:

الجدول 2: لمحة مختصرة عن النافتا خلال سنة 2014

دول النافتا	كندا	الوم أ	المكسيك	المجموع
السكان	35 588	323 241	125 386	484 215
اللغات	الانجليزية والفرنسية	الانجليزية	الاسبانية	-
الناتج المحلي الاجمالي	1 786 670	17 526 951	1 279 305	20 592 926
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	53 864	92 397	22 795	169 056
القوى العاملة	19 803	165 630	54 751	237 805

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

105 https://www.nafta-sec-alena.org/Accueil/Textes-l%c3%a9gaux/Accord-de-libre-%c3%a9change-nord-am%c3%a9ricain?mvid=1&secid=5a1b5f25-8904-4553-bf16-fef94186749e

منطقة النافتا هي موطن ل215 484 مليون مواطن منهم 588 35 مليون يعيشون في كندا و241 323 مليون في الولايات المتحدة و 386 125 مليون في المكسيك، وفيما يخص اللغات التي يتم التحدث بها على نطاق واسع في دول النافتا هي الإنجليزية و الإسبانية والفرنسية، ومع ذلك هناك العديد من اللغات الأخرى التي يتم التحدث بها في جميع أنحاء القارة، وبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول النافتا مجتمعة 926 592 20 مليار دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب698 308 8 مليار دولار أمريكي في سنة 1995م، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 056 169 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب553 77 مليون دولار أمريكي في سنة 1995م، وقد ارتفعت القوى العاملة في النافتا الى 805 237 مليون في سنة 2014م مقارنة ب143 187 مليون في سنة 1995م.

III-2: الاتحادات الجمركية

الإتحاد الجمركي هو ثاني شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، يتألف من منطقة تجارة حرة مع التزام الدول الأعضاء بوضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من الدول خارج الاتحاد.

III-2-1: الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية (SACU)

يعتبر من أقدم الاتحادات الجمركية في العالم يعود تاريخه الى سنة 1889م لاتفاقية الاتحاد الجمركي للمستعمرة البريطانية، وفي 29 جوان سنة 1910 تم توقيع اتفاقية جديدة بين جنوب أفريقيا و بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا والتي تسمى البلنس (BLNS) وهي الأحرف الأولى من أسمائها[106]، الذي لم يحقق أية انجازات حتى سنة 1969م حيث تم[107]:

- ✓ تحقيق تعريفة جمركية خارجية موحدة (CET) على جميع السلع الى الاتحاد من بقية دول العالم.
- ✓ حرية حركة المنتجات المصنعة في الاتحاد دون أي قيود أو حواجز كمية.
- ✓ صيغة لتقاسم الايرادات المشتركة لتوزيع المداخيل التي يتم جمعها من قبل الاتحاد.

وفي سنة 1925م اعتمدت جنوب افريقيا سياسة الاحلال محل الواردات[108] أي تحديد التعريفة التي تترك الأسعار من دون تغيير، بحيث يعادل أثر تحويل التجارة، من خلال التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة على المنتجات من خارج الاتحاد، وعملت هذه التدابير على استقطاب جنوب افريقيا للتنمية الصناعية، وفي ظل هذه الظروف ظلت دولة جنوب افريقيا المسؤولة الوحيدة عن تجميع الإيرادات المشتركة للاتحاد، ووضع رسوم الاستيراد و كذا وضع السياسات الضريبية، مما أدى الى عقد اتفاقية

[106] د.محمد محمود الامام"تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2004، ص 113.

[107] http://www.sacu.int/about.php?id=394 vu le 08 /11/2013

[108] د.محمد محمود الامام، مرجع سابق الذكر، ص 114.

جديدة للاتحاد الجمركي في 11ديسمبر 1969م، والتي عدلت في سنة 1976م، والتي كانت تهدف الى تغيير صيغة تقاسم الايرادات المشتركة الا أنها لم تطبق بسبب عدم وجود صنع قرار مشترك واستمرار وجود سلطة وحيدة في صنع القرار ألا وهي دولة جنوب افريقيا، ومع استقلال ناميبيا في سنة 1990م ونهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في سنة 1994م، شرعت أعضاء ساكو في مفاوضات جديدة في نوفمبر سنة 1994م والتي بلغت ذروتها في اتفاق ساكو الجديد سنة 2002م.

وتناولت اتفاقية الاتحاد الجمركي سنة 2002 ثلاثة قضايا[109]:

- ✓ خلق عدة مؤسسات مستقلة بما في ذلك مجلس الوزراء و لجنة الاتحاد الجمركي و محكمة ساكو ومجلس التعريفة ساكو، وقد وضعت هذه المؤسسات لتعزيز المشاركة المتساوية من جانب الدول الأعضاء، وكذا الاتفاق على تنسيق السياسات في مجال الزراعة والصناعة والمنافسة والممارسات التجارية غير العادلة وحماية الصناعات الناشئة .
- ✓ صيغة جديدة لتقاسم الإيرادات.
- ✓ الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنطقة دون المساس باقتصاديات الدول الصغيرة.

ويوضح الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية للساكو:

الجدول 3 : أهم المؤشرات الاقتصادية للساكو لسنة 2014.

	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	عدد السكان
بوتسوانا	15 703	4.31	393	2 220
ليسوتو	2 151	4.50	46	2 109
ناميبيا	12 619	5.30	414	2 403
إفريقيا الجنوبية	349 733	1.50	5 712	53 969
سوازيلاند	3 360	0.20	13	1 269
الساكو	383 565	1.73	6 578	61 970

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

بلغ عدد سكان الساكو سنة 2014 حوالي 970 61 مليون نسمة، خضعت التركيبة السكانية لتباين ملحوظ حيث قدر عدد سكان افريقيا الجنوبية ب 969 53 مليون نسمة (87 % من سكان الساكو)،

[109] http://www.sacu.int/about.php?id=394 vu le 08 /11/2013

وقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الساكو مجتمعة حوالي 565 383 مليون دولار سنة 2014 يرتفع بالدولة الكبيرة (افريقيا الجنوبية) حيث وصل إلى 733 349 مليون دولار، وقدر ب151 2 مليون دولار في ليسوتو، أما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة قدر ب 578 6 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م تستحوذ دولة افريقيا الجنوبية على 86% منه.

III-2-2:البنولكس

هو اتحاد جمركي[110] وافقت عليه كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ خلال الحرب العالمية الثانية وبالضبط في سنة 1944م لتفعيل التكامل الأوروبي، وفي سنة 1958م تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي البنلوكس الذي ينطوي على توسيع وتعميق التكامل الاقتصادي، وبعد مرور 50 عاما، شعرت حكومات البنلوكس الثلاثة ان الوقت قد حان لإعطاء نفس جديد يأخذ في الاعتبار جوانب جديدة للتعاون، لذا في 17 جوان 2008م تم التوقيع على معاهدة جديدة للبنلوكس تركز على ثلاث قضايا رئيسية : السوق المحلية والاتحاد الاقتصادي، التنمية المستدامة، العدالة و الشؤون الداخلية، وكلها تحت الاسم الجديد ألا وهو اتحاد البنلوكس، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2012.

ويهدف اتحاد البنلوكس الى زيادة الرخاء والرفاهية للمواطنين من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ من خلال:

- استمرار تعاون البنلوكس؛
- توسيع نطاق التعاون عبر الحدود.

وتم تخفيض والتبسيط من المؤسسات في المعاهدة الجديدة، وهي كالآتي[111]:

- لجنة وزراء البنلوكس؛
- مجلس البنلوكس؛
- برلمان البنلوكس؛
- محكمة عدل البنولكس؛
- الأمانة العامة للبنلوكس؛
- منظمة البنولكس للملكية الفكرية.

III-3: السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، بعد مرحلتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

[110] http://www.benelux.int/fr/benelux-unie/le-benelux-en-quelques-traits vu le 02/01/2016.

[111] http://www.benelux.int/fr/benelux-unie/institutions vu le 02/01/2016.

III-3-1: السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

بدأت اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا(الكوميسا) كمنطقة تجارة تفضيلية تهدف للوصول الى منطقة تجارة حرة لتصبح اتحاد جمركي ثم سوقا مشتركة.

III -3-1-1: نشأة الكوميسا وأهدافها

ترجع جذور انشاء[112] السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا إلى منتصف 1960م، بعدما حظيت فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي زخما كبيرا ميزت فترة ما بعد الاستقلال في معظم أفريقيا، و في ظل هذه الظروف عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا (ECA) اجتماع وزاري للدول المستقلة حديثا في شرق وجنوب أفريقيا في سنة 1965م للنظر في مقترحات لإنشاء آلية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، و أوصى الاجتماع الذي عقد في لوساكا بزامبيا على إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب افريقيا، وفي سنة 1978م اجتمع وزراء التجارة والمالية والتخطيط في لوساكا وتم اقامة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا (PTA) في "اعلان نوايا لوساكا" على مدى فترة 10 سنوات لتتحول فيما بعد الى سوق مشتركة، وتم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في لوساكا في 21 ديسمبر 1981 والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982 بعد أن تم التصديق عليها[113] من قبل تسع دول هي اثيوبيا و اوغندا وجزر القمر وجيبوتي وزامبيا والصومال وكينيا وملاوي وموريشيوس، وانضمت بوروندي ورواندا الى منطقة التجارة الحرة في 1 يناير 2004.

و تم التوقيع على معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا[114] "الكوميسا" في 5 نوفمبر 1993 في كمبالا بأوغندا وتم التصديق عليها في ليلونغوي بمالاوي يوم 8 ديسمبر 1994 لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية السابقة (PTA) كما كان محدد من قبل، وبذلك تأسست الكوميسا " كمنظمة للدول ذات السيادة المستقلة الحرة التي وافقت على التعاون في تطوير مواردها الطبيعية والبشرية من أجل خير كل شعوبها " بين 19 دولة عضو وهي اثيوبيا واوغندا وجزر القمر وجيبوتي وزامبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس وسيشل وبوروندي وكونغو ومصر واريتيريا وزيمبابوي وسوزيلاندا ورواندا ومداغشقر وليبيا والسودان.

وتتمثل أهداف الكوميسا فيما يلي:

- تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء؛

---

[112] http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=191 vu le 09/11/2013

[113] د.محمد محمود الامام، مرجع سابق الذكر، ص 122.

[114] http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=106 vu le 09/11/2013

- تشجيع التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز علاقات أوثق بين الدول الأعضاء؛
- العمل على خلق بيئة مواتية لجلب الاستثمارات الأجنبية؛
- العمل على تشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة،
- العمل على تشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم وكذا تبني المواقف المشتركة في المحافل الدولية؛
- العمل على تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الافريقية.

ويتمثل الهدف النهائي للكوميسا في خلق منطقة متكاملة وقادرة على المنافسة الدولية وذلك من خلال:

- تشكيل منطقة التجارة الحرة: في 31 أكتوبر 2000 عندما تم إلغاء التعريفات الجمركية بين تسعة من الدول الأعضاء سابقة الذكر وفقا للجدول تخفيض التعريفة المعتمدة في سنة 1992، وبرنامج تحرير التجارة التي بدأ في سنة 1984، ثم انضمت بوروندي ورواندا في 01جانفي 2004 وبالتالي يصبح عدد الدول الأعضاء 11دولة.
- تشكيل الاتحاد الجمركي: الذي كان من المتوقع أن يتحقق بحلول سنة 2008م.

III-3-1-2: مبادئ الكوميسا وهيكلها التنظيمي

سعيا لتحقيق أهداف المادة 3 من هذه المعاهدة وطبقا لمعاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية الموقعة في أبوجا بنيجيريا في 03 جوان 1991م تم الاتفاق على المبادئ التالية:

- ❖ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء؛
- ❖ التضامن والاعتماد الجماعي على الذات؛
- ❖ صيانة السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تشجيع حسن الجوار؛
- ❖ العمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية والتعاون الفعال بين الدول الأعضاء؛
- ❖ الاعتراف وتشجيع وحماية حقوق الانسان الأساسية؛
- ❖ الالتزام بمبادئ الحريات الأساسية وسيادة القانون؛
- ❖ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء؛
- ❖ تشجيع نظم الحكم الديمقراطي في كل دولة عضو.

ويشمل الهيكل التنظيمي للكوميسا:

- ❖ بنك التجارة والتنمية في نيروبي- كينيا؛
- ❖ غرفة المقاصة في هراري- زيمبابوي؛
- ❖ معهد الجلود والمنتجات الجلدية في إثيوبيا؛

- ❖ شركة إعادة التأمين في نيروبي– كينيا؛
- ❖ مؤسسة النقد؛
- ❖ وكالة التأمين التجارة الأفريقية؛
- ❖ لجنة المنافسة؛
- ❖ الوكالة الإقليمية للاستثمار في مصر؛
- ❖ اتحاد جمعيات الوطنية للمرأة في إدارة الأعمال في مالاوي.

بالإضافة الى الوكالات المتخصصة:

- ❖ التحالف من أجل تجارة السلع في شرق وجنوب أفريقيا؛
- ❖ مجلس الأعمال الكوميسا؛
- ❖ محكمة العدل في السودان.

III -3-1-3: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للكوميسا

بلغ عدد سكان الكوميسا سنة 2014 حوالي 492 مليون نسمة، خضعت التركيبة السكانية لتباين ملحوظ، وقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الأعضاء حوالي 657 مليون دولار سنة 2014 يرتفع بمصر حيث وصل إلى 282 مليون دولار.

وبلغ حجم اليد العاملة للكوميسا حوالي 204 مليون عامل، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوافد 16 مليون دولار في سنة 2014، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 4 : أهم المؤشرات الاقتصادية للكوميسا لسنة 2014

	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	اليد العاملة	عدد السكان
بوروندي	2 900	4.70	32	4 748	10 817
جزر القمر	665	3.50	14	272	770
الكومنغو	35 754	8.80	2 063	28 770	74 877
جيبوتي	1 582	5.50	153	329	876
مصر	282 345	2.20	4 783	29 693	89 580
اريتيريا	3 907	3.20	47	2 948	5 110
أثيوبيا	54 255	7.62	1 200	46 397	96 959
كينيا	59 850	5.20	989	17 478	44 864
ليبيا	50 540	-18.00	50	2 315	6 259

مدغشقر	10 618	3.21	351	11 602	23 572
ملاوي	5 621	5.30	130	7 606	16 695
موريس	12 686	3.40	418	632	1 269
رواندا	8 007	6.01	268	5 864	11 342
سيشيل	1 454	2.90	229	-	96
السودان	59 216	1.00	1 277	15 841	39 350
سوازيلاند	3 360	0.20	13	457	1 269
أوغندا	28 429	4.43	1 147	15 285	37 783
زامبيا	22 578	6.50	2 484	6 185	15 721
زيمبابوي	13 650	3.00	545	7 514	15 246
الكوميسا	657 418	1.34	16 192	203 938	492 454

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

III-3-2: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR)

وتعرف كذلك بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، شعارها يتكون من أربعة نجوم زرقاء تمثل الدول المؤسسة للسوق وهي الأرجنتين، البرازيل، باراغواي وأوروغواي تقع فوق خط منحنى أخضر يرمز إلى مسار متفائل للتكامل الإقليمي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 11: شعار الميركوسور

المصدر: http://microrespuestas.com/que-significan-las-estrellas-del-logotipo-del-mercosur/

III -3-2-1: نشأة الميركوسور وأهدافها

أنشأت[115] في معاهدة اسونسيون في سنة 1991م بين الأرجنتين والبرازيل و باراغواي وأوروغواي الشرقية، وفي سنة 1994م تم تحديد هيكلها المؤسساتي، وفي سنة 1998م تم التوقيع على بروتوكول

[115] http://www.mercosur.int/t_generic.jsp?contentid=3862&site=1&channel=secretaria&seccion=3, vu le 09/11/2013.

أوشوايا بانضمام كل من بوليفيا وشيلي كأعضاء مشاركين، وفي سنة 2002م تم التوقيع على بروتوكول أوليفوس لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وفي سنة 2005م تم انشاء برلمان ميركوسور، وفي سنة 2006م تم انضمام فنزويلا، وفي سنة 2012 انضمت بوليفيا، وتهدف هذه السوق الى ما يلي[116]:

- تعزيز قدرات الدول الأعضاء؛
- تعميق التكامل الإقليمي؛
- الحد من التفاوتات بين دول الأعضاء؛
- تبادل المعارف والخبرات بين الدول الأعضاء، وحتى مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

III-3-2-2: مبادئ الميركوسور وهيكلها التنظيمي

تتمثل المبادئ العامة للميركوسور فيما يلي:

- التوافق مع أولويات التعاون بين دول المتكاملة؛
- التضامن: تحقيق الأهداف الإنمائية لجميع الدول الأعضاء؛
- احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛
- الأفقية: اقامة علاقات التعاون بين الدول المجموعة كشركاء في التنمية؛
- لا الشرطية: أي يكون التعاون خالي من أي شرط من الشروط؛
- توافق: بمعنى الاتفاق على خطط والتنفيذ بين دول المجموعة؛
- الإنصاف: يجب توزيع فوائد التكامل بشكل عادل بين جميع المشاركين؛
- المنفعة المتبادلة؛
- يجب أن تكون المعلومات متاحة للجميع؛

وتشمل الميركوسور على الهيكل التنظيمي التالي[117]:

- مجلس السوق المشتركة؛
- مجموعة السوق المشتركة؛
- لجنة تجارة الميركوسور؛
- برلمان الميركوسور؛
- المنتدى الاستشاري الاقتصادي والاجتماعي؛
- أمانة الميركوسور؛
- محكمة دائمة للمراجعة؛

[116] http://www.mercosur.int/innovaportal/v/6304/7/innova.front/objetivos-y-principios, vu le 09/11/2013.

[117] http://www.mercosur.int/innovaportal/v/492/2/innova.front/organigrama, vu le 09/11/2013.

- محكمة الادارة والعمل؛
- مركز تعزيز سيادة القانون.

III -3-1-3: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للميركوسور

الميركوسور هي موطن ل287 300 مليون مواطن، خضعت التركيبة السكانية لتباين ملحوظ حيث قدر عدد سكان البرازيل ب 206 078 مليون نسمة (68,62 % من مجموع السكان) وعدد سكان الأوروغواي 3 420 مليون نسمة (1,13 % من مجموع السكان)، وبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للدول الميركوسور 950 414 3 مليار دولار أمريكي حيث تستحوذ البرازيل أعلى معدل وينخفض بالبراغواي، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 066 73 مليون دولار أمريكي تستحوذ البرازيل على 85,53%، وقدرت القوى العاملة للميركوسور 081 152 مليون عامل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 5: بعض المؤشرات الاقتصادية للميركوسور سنة 2014

	الأرجنتين	البرازيل	البارغواي	الأوروغواي	فنزويلا	بوليفيا	المجموع
السكان	42 980	206 078	6 553	3 420	30 694	10 562	300 287
الناتج المحلي الاجمالي	533 020	2 199 538	30 849	55 134	562 201	34 208	3 414 950
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	6 612	62 495	236	2 755	320	648	73 066
القوى العاملة	19 463	107 589	3 410	1 765	14 799	5 055	152 081

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

III-3-3: السوق المشتركة للكاريبي (CARICOM)

يضم اقليم الكاريبي مجموعة من الجزر أغلبها صغيرة الحجم أطلق عليها سابقا اسم جزر الهند الغربية، وعرف عدة محاولات للتكامل أدى هذا الى ظهور السوق الكاريبية المشتركة والجماعة الكاريبية.

III -3-3-1: نشأة الكاريكوم وأهدافها

يمكن اعتبار البداية الحقيقية[118] لإنشاء الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة كان نتيجة 15 عاما من العمل على التكامل الإقليمي التي ولدت مع تأسيس اتحاد جزر الهند الغربية التي كانت مستعمرة للمملكة المتحدة في سنة 1958م، والذي كان يهدف الى تشكيل اتحاد سياسي الا أنه لم يدم طويلا وانتهى في سنة 1962م، ومع نهاية الاتحاد قرر قادة منطقة البحر الكاريبي الاستمرار في تعزيز مجالات التعاون خصوصا بعد حصول كل من جامايكا وترينيداد و توباغو على الاستقلال حيث اقترحت حكومة ترينيداد

[118] http://www.caricom.org/jsp/community/history.jsp?menu=community, vu le 09/11/2013

و توباغو إنشاء الجماعة الكاريبية، التي تتألف ليس فقط من 10 أعضاء في الاتحاد، و انما أيضا جميع جزر البحر الكاريبي سواء المستقلة أو غير المستقلة، و لمناقشة هذا الاقتراح عقد رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو أول مؤتمر في جويلية 1963م وحضره قادة كل من بربادوس وغيانا البريطانية وجامايكا وترينيداد وتوباغو، وفي جويلية 1965 أسفرت المحادثات على وضع خطط محددة لإنشاء منطقة تجارة حرة[119] (CARIFTA) والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1968م بمشاركة كل من أنتيغوا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وغيانا مع دخول دومينيكا وغرينادا وسانت كيتس أنغيلا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجامايكا ومونتسيرات في 1 أوت 1968م، وهندوراس البريطانية في ماي 1971م، و في أكتوبر سنة 1972م قرر قادة منطقة البحر الكاريبي تحويل CARIFTAإلى سوق مشتركة وإقامة الجماعة الكاريبية، و في أفريل سنة 1973م تم اقرار إنشاء الجماعة الكاريبية بموجب معاهدة تشاغواراماس على أن تدخل حيز التنفيذ في 1 أوت 1973م بين كل من بربادوس و جامايكا و غيانا وترينيداد–توباغو لتنضم في وقت لاحق الأقاليم الثمانية الكاريبية للجماعة الكاريبية وهي أنتيغوا–بربودا ودومينيك و بليز وغرينادا وسانت لوسيا ومونتسيرات وسانت كيتس–نيفيس و سانت فنسنت–جزر غرينادين و جزر البهاما في 4 جويلية 1983م، وجامايكا و سورينام في 4 جويلية 1995م، وهايتي عضوا كاملا في 3 جويلية 2002م لتصبح الدولة 15 من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وتتمثل أهداف الجماعة الكاريبية فيما يلي:

- ✓ تحسين مستويات المعيشة
- ✓ التوظيف الكامل للعمالة وعوامل الانتاج الأخرى.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- ✓ توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم الثالث.
- ✓ تعزيز مستويات القدرة التنافسية الدولية.
- ✓ التخطيط والتنظيم لزيادة الانتاج والانتاجية.
- ✓ تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.
- ✓ تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الخارجية.

III-3-3-2: الهيكل التنظيمي للكاريكوم

تم الموافقة على شعار الكاريكوم في اجتماع لمؤتمر رؤساء الحكومات في بورت أوف سبين– ترينيداد في نوفمبر سنة 1983م الذي أعد من طرف شركة الدراساتWINART في جورج تاون– غيانا، يتكون من الجزء العلوي الأزرق يمثل السماء والجزء السفلي الأزرق الداكن يمثل بحر الكاريبي، الدائرة الصفراء تمثل الشمس يتوسطها رمز يمثل الوحدة وكسر الروابط واللون الأخضر يمثل الغطاء النباتي للمنطقة، وهو كالتالي:

[119] http://www.caricom.org/jsp/community/carifta.jsp?menu=community, vu le 09/11/2013.

الشكل 12: شعار الجماعة الكاريبية

المصدر: http://www.caricom.org/jsp/community/caricom_standard.jsp?menu=community

ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعة من الأجهزة الرئيسية وهي مؤتمر رؤساء الحكومات ومجلس وزراء دول الأعضاء، والأجهزة المساعدة وهي مجلس الشؤون المالية والتخطيط ومجلس الانماء التجاري والاقتصادي ومجلس العلاقات الخارجية ومجلس حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية.

III -3-1-3: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للكاريكوم

يوضح الجدول أدناه أن الكاريكوم هي موطن ل 653 17 مليون مواطن في سنة 2014م بعدما كانت موطن ل 056 10 مليون مواطن في سنة 1973م، وأن حجم الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة 722 76 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب287 6 مليون دولار أمريكي في سنة 1973م، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2014م 1.42%، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 933 5 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب 276 ألف دولار أمريكي فقط في سنة 1995م.

الجدول 6 : أهم المؤشرات الاقتصادية للكاريكوم لسنة 2014

الدول	عدد السكان	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
أنتيغوا وبربودا	91	1 274	1.60	167
جزر البهاما	383	8 760	2.50	1 596
بربادوس	283	4 307	0.00	275
بليز	352	1 686	3.00	141
دومينيك	72	507	1.20	41
غرنادا	106	854	1.30	40
غيانا	764	3 116	4.20	255

هايتي	10 572	8 002	3.50	99
جامايكا	2 783	13 820	0.54	551
مونتسيرات	5	60	2.00	6
سانت كيتس ونيفيس	55	778	3.10	120
سانت لوسيا	184	1 385	1.50	75
سانت فنسنت وجزر غرينادين	109	742	2.00	139
سورينام	538	5 598	3.40	4
ترينيداد وتوباغو	1 354	25 831	0.54	2 423
الكاريكوم	17 653	76 722	1.42	5 933

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

رابعا: تجارب الاتحاد النقدي

يعتبر الاتحاد النقدي بين مجموعة من الدول آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي و الذي يتم فيه انشاء عملة مشتركة لتحل محل العملات المحلية لهذه الدول، أو تثبيت أسعار الصرف فيما بينها تثبيتا قاطعا كأنها عملة واحدة، وعلى هذا الأساس نحاول القاء الضوء على عدد من تجارب الاتحاد النقدي في دول العالم المتقدمة و النامية.

IV-1: تجربة الاتحاد النقدي في أوروبا

عرفت أوروبا أهم اتحاد نقدي جمع بين عدة دول وهو الاتحاد النقدي الأوروبي أو ما يسمى "منطقة الأورو"، لذا ندرس هذه التجربة من خلال النشأة، الأهداف، الهيكل التنظيمي و أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي.

IV-1-1: نشأة الاتحاد وأهدافه

ترجع الجذور التاريخية[120] للاتحاد النقدي الأوروبي الى مجلس أوروبا الذي تأسس في سنة 1949 حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو التعاون، ثم اقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك خطة لتعميق التعاون باقامة جماعة الفحم والصلب(ECSC) في 09 ماي 1950 والتي وقعت عليها كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا.

[120] http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_fr.htm ,vu le 12-05-2013.

وبناءا على نجاح المعاهدة الأخيرة تم توسيع التعاون الى القطاعات الاقتصادية الأخرى فوقعت الدول الست على معاهدة روما في سنة 1957 وتم انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) المعروفة أيضا باسم " **السوق المشتركة** " في سنة 1957 والتي تهدف الى حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

وفي سنة 1968 تم ازالة التعريفات الجمركية بين الدول الست مما أدى الى تحقيق لأول مرة شروط منطقة التجارة الحرة وتطبيق نفس الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة ومن ثم ولادة اكبر سوق موحد في العالم، ما نتج عنه تطور التجارة البينية، فضلا عن تنمية التجارة مع بقية العالم.

وفي سنة 1970 توفر للجماعة الاقتصادية الأوروبية[121] القناعة بإنشاء عملة موحدة لضمان الاستقرار النقدي، أوكلت المهمة للجنة يترأسها فيرنر الذي كان آنذاك رئيس وزراء لوكسبمورغ عرفت ب " تقرير فيرنر " الا أن ازمة سعر الصرف في سنة 1971 حالت دون تطبيق هذا التقرير، فقررت دول الأعضاء الحد من هامش التذبذب بين عملاتها +- 2,25% في سنة 1972 عرف ب " الثعبان داخل النفق " حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو اعتماد الأورو بعد ثلاثين عام والذي سرعان ما تخلت عنه الدول بسبب اتباع نظام التعويم.

وفي سنة 1973 انضمت كل من الدنمارك وايرلندا وبريطانيا. وفي سنة 1979 عرفت مسيرة الاتحاد النقدي نقلة نوعية[122] بانشاء النظام النقدي الأوروبي(SME) الذي يهدف الى خلق منطقة استقرار نقدي في أوروبا، وكذا انشاء وحدة النقد الأوروبية(ECU)، كما انضمت كل من اليونان واسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة ليصبح عدد الدول الأعضاء 12 دولة.

وعلى الرغم من الغاء الرسوم الجمركية في سنة 1968 الا أنه ظلت بعض الحواجز تعرقل التجارة الحرة بين دول الجماعة الناجم عن الاختلافات بين القوانين الوطنية، ما أدى الى التوقيع على القانون الأوروبي الموحد في سنة 1986 للقضاء على هذه الاختلافات.

وفي سنة 1990 انظم الجزء الشرقي لألمانيا – توحيد المانيا – في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد سقوط جذار برلين في سنة 1989 وانهيار الشيوعية في اوروبا الشرقية.

وفي 7 فبراير 1992 تم التوقيع على معاهدة ماستريخت التي اعتبرت خطوة هامة لوضعها قواعد واضحة لمستقبل العملة الموحدة خلال ثلاثة مراحل، كما تم تغيير تسمية الجماعة الأوروبية الى الاتحاد الأوروبي.

---

[121] رينيه ماسيرا وسلفاتوري روسي "النظام النقدي الأوروبي والتكامل النقدي الأوروبي" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات–المشاكل–الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 3، سنة 1986، ص 373–374.

[122] Yves Salignac « Banque et Monnaie Unique » IMESTRA, 1996, p14–15.

وفي سنة 1993 تم تحقيق السوق الموحدة بالغاء كل الحواجز أمام تنقل رؤوس الأموال وبالتالي تحقيق الحريات الأربع وهي: حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال.

وفي 1 جانفي 1995 تم انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد الى الاتحاد الأوروبي ليصبح عدد دول الأعضاء 15.

وفي 17 فبراير 1997 تم التوقيع على معاهدة امستردام

وفي 1جانفي 1999 اعتمدت احدى عشر دولة– المانيا والنمسا وبلجيكا واسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وايرالندا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال_ الأورو في المعاملات التجارية والمالية فقط، وانضمت اليونان اليها في سنة 2001.وامتنعت الدنمارك وبريطانيا والسويد للانضمام الى يومنا هذا.

وفي 1 جانفي 2002 انطلاق تداول عملة الأورو، حيث أن جميع العملات لها وجه مشترك، في حين الوجه الآخر يحمل الشعار الوطني للبلد.

وفي سنة 2004 انضمت ثمانية بلدان اوروبا الشرقية والوسطى – استونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفيا وسلوفينيا_الى الاتحاد الأوروبي، مما يعني انهاء الانقسام في أوروبا، كما انضمت قبرص ومالطا أما بلغاريا ورومنيا فانضمت عام 2007م، وفي سنة 2013 انضمت كرواتيا، وأصبحت تركيا من المرشحين للعضوية، ليصبح الاتحاد الأوروبي يضم 28 دولة.

وفي 1 جانفي 2007 انضمت سلوفينيا الى الاتحاد النقدي الأوروبي[123]، وفي سبتمبر من نفس السنة شهد الاتحاد أزمة مالية حادة.

وفي سنة 2008 انضمت قبرص ومالطا للاتحاد النقدي الأوروبي، وسلوفاكيا في سنة 2009.

وفي سنة 2010 وضعت خطة لدعم اليونان من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، ليبدأ عقد جديد مع أزمة اقتصادية حادة، لكن مع أمل زيادة التعاون الاقتصادي دائما بين دول الاتحاد.

وفي سنة 2011 انضمت استونيا للاتحاد النقدي الأوروبي، وفي سنة 2014 انضمت ليتوانا، لتصبح منطقة الأورو تتكون من 18 دولة عضو.

ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للاتحاد كما يلي[124]:

- ❖ تأسيس المواطنة الأوروبية (الحقوق الأساسية، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية)؛
- ❖ ضمان الحرية والأمن والعدل؛
- ❖ دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي (السوق المشتركة، العملة المشتركة، التنمية الاقليمية، قضايا حماية البيئية)؛
- ❖ تقوية دور أوروبا في العالم (سياسة خارجية وأمنية موحدة).

[123] Fabien Labondance, Op.Cit , p5-6.

[124] http://www.eu-arabic.org/euro.html vu le 03/11/2015

أما الاتحاد النقدي فيهدف الى[125]:

- ❖ خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة؛
- ❖ إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي؛
- ❖ إتباع سياسية نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسية الزراعية المشتركة في دول الاتحاد؛
- ❖ تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- ❖ خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

IV-1-2: هيكله التنظيمي

ان كل دول الاتحاد الأوروبي هي جزء من الاتحاد النقدي الأوروبي[126]، حتى و لو لم تستخدم الأورو، ويدار الاتحاد النقدي الأوروبي من قبل العديد من المؤسسات الوطنية و الأوروبية، لكل منها دور محدد، ويدعى أيضا هذا الأسلوب بالحوكمة الاقتصادية، ويتم تنفيذه ذلك عن طريق الهيكل المؤسساتي التالي[127]:

البرمان الأوروبي : و يتألف من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام مباشرة وهو يمثل المواطنين الأوروبيين، وهو يشارك السلطة التشريعية مع المجلس ويمارس الرقابة الديمقراطية على عملية الحوكمة الاقتصادية.

المجلس الأوروبي : ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته بالتناوب من قبل كل دولة من الدول الأعضاء، ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر ولعدة أيام، ويقوم بوضع السياسة العامة للاتحاد.

المجلس : ويتكون من وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي، وهو يقوم بتنسيق السياسات والتصويت على المقترحات المقدمة من طرف اللجنة واتخاذ القرارات التي قد تكون ملزمة للدول الأعضاء.

مجموعة الأورو : وهي تتكون من وزراء مالية منطقة الأورو، وهو يقوم بمناقشة القضايا المتعلقة الأورو.

المفوضية الأوروبية : وهو يقترح للمجلس توجيهات لتسيير السياسات الاقتصادية و المالية، كما يضمن امتثال دول الاتحاد الأوروبي لقرارات وتوصيات المجلس.

---

[125] http://www.eu-arabic.org/euro.html vu le 03/11/2015

[126] "Comprendre les politiques de l'Union européenne- L'Union économique et monétaire et l'euro" Commission européenne Direction générale de la communication, Belgique, 2012, http://europa.eu/pol/emu/flipbook/fr/files/na7012001frc_002.pdf , vu le 15/11/2013.

[127] "Comprendre les politiques de l'Union européenne- L'Union économique et monétaire et l'euro"

دول الاتحاد الأوروبي : والتي تحدد ميزانياتها الوطنية في اطار حدود ثابتة للعجز و الديون، وتقوم بتحديد سياساتها الهيكلية المتعلقة بالعمل والمعاشات وأسواق رأس المال و كذا تنفيذ قرارات المجلس.

البنك المركزي الأوروبي : يعمل على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة في منطقة الاورو، مع المحافظة على استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي.

IV-1-3: أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو

يتبن لنا من الجدول أدناه أن منطقة الأورو هي موطن ل 206 162 مليون مواطن، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد النقدي الأوروبي 238 433 13 مليار دولار أمريكي في سنة 2014 مقارنة ب 552 870 6 مليون دولار أمريكي في سنة 1999م (تم اختيار هذه السنة باعتبارها بداية انطلاق الأورو)، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد كان 0.90 في سنة 2014م وذلك نتيجة الأزمة التي اجتاحت بعض الدول في السنوات الأخيرة، وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة حيث بلغ 411 139 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب 194 319 مليون دولار أمريكي في سنة 1999م، وقد ارتفعت القوى العاملة في منطقة الأورو الى 206 162 مليون في سنة 2014 مقارنة ب 203 143 مليون في سنة 1999.

الجدول 7 : أهم المؤشرات الاقتصادية لمنطقة الأورو لسنة 2014.

	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	عدد السكان	اليد العاملة
النمسا	436 174	0.30	4 675	8 517	4 377
بلجيكا	533 481	1.00	-4 957	11 226	4 844
قبرص	23 216	-2.30	679	871	625
استونيا	25 910	2.10	983	1 316	700
فلندا	269 765	-0.13	18 625	5 480	2 684
فرنسا	2 848 703	0.37	15 191	66 371	30 108
ألمانيا	3 852 273	1.60	1 831	80 646	41 975
اليونان	237 582	0.77	2 172	11 001	41 975
ايرلندا	246 035	4.80	7 698	4 675	5 395
ايطاليا	2 156 577	-0.42	11 451	59 789	2 234
لاتفيا	31 971	2.36	474	1 989	25 530

ليتوانيا	48 171	2.90	217	2 917	1 178
لوكسمبورغ	62 397	3.10	7 087	557	254
مالطا	10 472	3.50	9 279	418	185
هولندا	865 001	0.90	30 253	16 868	8 956
البرتغال	232 052	0.90	8 807	10 402	5 674
سلوفاكيا	99 743	2.36	479	5 423	2 795
سلوفينيا	49 398	2.60	1 564	2 066	1 030
اسبانيا	1 404 316	1.39	22 904	46 260	23 662
منطقة الأورو	13 433 238	0.90	139 411	336 792	162 206

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

IV-2: تجارب الاتحادات النقدية في افريقيا

تعتبر الاتحادات النقدية في افريقيا من اقدم الاتحادات في العالم[128]، و بالرغم من ذلك فهي تظهر وكأنها تكتل نقدي غير معروف، حيث عرفت افريقيا ستة اتحادات نقدية منذ استقلالها وهي منطقة الفرنك و التي تتألف من اتحادين نقديين الاتحاد النقدي لغرب افريقيا(UEMOA) و الاتحاد النقدي لوسط افريقيا(CEMAC) والمنطقة النقدية المشتركة(CMA) أو ما يسمى بمنطقة الراند وصندوق الاصدار لشرق افريقيا أو ما يعرف بمنطقة الشلن وصندوق الاصدار لغرب افريقيا أو ما يعرف بمنطقة الاسترليني ومنطقة الاسكودو، إلا أن الاتحادات النقدية القائمة حاليا في افريقيا هي الاتحاد النقدي لغرب افريقيا(UEMOA) و الاتحاد النقدي لوسط افريقيا (CEMAC) والمنطقة النقدية المشتركة(CMA).

IV-2-1: منطقة فرنك CFA

عرفت منطقة الفرنك تجارب هامة في مجال الاتحاد النقدي والتي جمعت بين الدول المتقدمة ومستعمراتها القديمة[129]، منطقة الفرنك هي احدى الترتيبات النقدية[130] بين خمسة عشر -15- دولة افريقية: البنين والكونغو و بوركينافاسو و جزر القمر و الكامرون وساحل العاج و الغابون وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو ومالي والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى و السنيغال وتشاد و الطوغو، إضافة إلى فرنسا. تكونت هذه المنطقة في ديسمبر 1945 بعد موافقة فرنسا على الوثيقة المؤسسة لنظام بريتون وودز، و بعد الاستقلال وقعت الدول الافريقية على اتفاقية نقدية مع فرنسا 1962 ثم على وثيقة أخرى في 1973 لإعادة تنظيم

[128] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p15.

[129] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p207.

[130] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p16.

الإتحاد و بالتالي اعطاء صبغة افريقية للاتفاقية السابقة، نصت هذه الاتفاقيات على أن فرنسا تضمن تحويل عملات الأطراف الافريقية إلى فرنك فرنسي حتى سنة 1999 ثم إلى أورو بعد ذلك وفق معدل ثابت مقابل إيداع 50% (65% قبل أفريل 2005) من احتياطات الأطراف الافريقية بالمنطقة في حسابات عرفت بحسابات العمليات تمسكها الخزينة الفرنسية.

كان فرنك السيفا يمثل العملة المتداولة لأكبر اتحاد نقدي في العالم قبل ظهور الأورو، ويجري تداوله في 14 دولة افريقية، ولكنها تنقسم الى مجموعتين، أي اتحادين نقدين هما:

IV-2-1-1: الاتحاد النقدي لغرب افريقيا

ندرس تجربة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا من خلال نشأته وأهدافه والهيكل التنظيمي له وكذا أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي لغرب افريقيا.

أ/- النشأة والأهداف

ترجع الأصول التاريخية[131] للاتحاد النقدي لدول غرب افريقيا الى سنة 1955م عندما انتقل حق اصدار الأوراق النقدية الى مؤسسة الاصدار لأفريقيا الغربية الفرنسية والطوغو، وفي سنة 1959م تأسس البنك المركزي لغرب افريقيا ليحل محل المؤسسة، الا أن البداية الفعلية[132] كانت في ماي 1962م بعد حصول هذه الدول على استقالها، حيث تم التوقيع على المعاهدة -الذي اطلق عليها اسم اتفاقية التعاون النقدي- بين دول الأعضاء آنذاك: ساحل العاج وبنين (كانت تسمى سابقا داهومي) و بوركينافاسو(كانت تسمى سابقا فولتا العليا) ومالي و موريتانيا و النيجر والسنغال والذي دخل حيز التنفيذ في 2 نوفمبر 1962م، والثانية في سنة 1973م، مع انسحاب مالي منه قبل أن يدخل حيز التنفيذ، والتي تنص على انشاء عملة موحدة، وقد تم اختيار سعر صرف موحد يربطها بالفرنك الفرنسي سابقا حدد ب 1FF=50CFA (الأورو حاليا) و تم نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى داكار عاصمة السنغال في سنة 1978م، وكذا تعيين محافظ أفريقي و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.

وعرف الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا دخول وخروج عديد من الدول[133]: دخول توجو في 27 نوفمبر 1963، وخروج موريتانيا وإصدارها لعملة وطنية سنة 1972م، ليعود مالي إلى الاتحاد سنة 1972م.

بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية[134] خلال الثمانينات أدركت هذه الدول بأن الاتحاد النقدي وحده لا يستطيع تحقيق أهدافه، فاجتمعت الدول الأعضاء في 10 جانفي 1994م من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم من خلال إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال

---

[131] رتان بهاتيا " تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات-المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 3، سنة 1986، ص425.

[132] http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx

[133] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p16.

[134] د.محمد محمود الامام، مرجع سابق الذكر، ص 175.

وكذا تعريفة جمركية مشتركة، و تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بموجب معاهدة وقعت في داكار من طرف الدول الأعضاء، و دخلت حيز التنفيذ[135] في 1 أوت 1994م بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء.

وفي 2 ماي 1997م أصبحت غينيا بيساو[136] العضو الثامن للاتحاد.

و يمثل شعار الاتحاد الاقتصادي والنقدي[137] لغرب افريقيا شكلان ديناميكيان وبيضاويان تتشابك فيما بينهما للتعبير عن فكرة القوة والتضامن والتكامل بين دول وشعوب الاتحاد، هذا التضامن والتكامل المستمر يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل دول الأعضاء، ويتم التعبير عن الموارد الطبيعية بالمجال الأزرق والموارد الروحية أو الفكرية بالمجال الآخر الذهبي، وأخيرا، أما الدائرة البيضاء فتعرب على أن يظل السلام والهدوء والاستقرار نقاط الربط في عملية التكامل بين دول غرب افريقيا، وهو موضح كالتالي :

الشكل13: شعار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا

UEMOA

المصدر: http://www.uemoa.int

ويهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا[138] :

- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء، في إطار اقتصاد مفتوح وتنافسي و بيئة قانونية ملائمة.
- ضمان تقارب الأداء والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بإجراء مراقبة متعددة الأطراف.
- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، فضلا عن تعريفات جمركية خارجية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة.

[135] http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx, vu le 15/11/2013.

[136] http://www.uemoa.int, vu le 15/11/2013.

[137] http://www.uemoa.int, vu le 15/11/2013.

[138] http://www.uemoa.int, vu le 15/11/2013.

- تنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة، لاسيما في المجالات التالية الموارد البشرية و استخدام الأراضي و الزراعة و الطاقة و الصناعة و التعدين و النقل و البنية التحتية و الاتصالات.
- ضمان السير الحسن لعمل السوق المشتركة و كذا قوانين الدول الأعضاء خصوصا نظام الضرائب.

ب/- الهيكل التنظيمي

وهو يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي كما يلي[139] :

❖ **الأجهزة الادارية** : وهي تتكون بدورها من :

مؤتمر رؤساء الدول: و هو السلطة العليا في الاتحاد، وله الحق في تقرير الأعضاء الجدد المحتملين و سحب أو استبعاد أحد الدول المشاركين، ويجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع.

مجلس الوزراء : والذي يحدد السياسة النقدية والائتمانية للاتحاد من أجل حماية العملة المشتركة وتوفير التمويل للنشاطات والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو يتكون من وزيران لكل دولة، الا أن كل دولة لها صوتا واحدا فقط، وهو يجتمع مرتين على الأقل في السنة ويتم اتخاذ القرارات فيه بالإجماع.

مفوضية الاتحاد : وتعمل على السير الحسن و تحقيق المصلحة العامة للاتحاد، كما تحيل إلى المؤتمر و المجلس التوصيات والآراء التي تراها ضرورية للحفاظ على التنمية في دول الاتحاد، وتقوم بوضع ميزانية الاتحاد، و يمكنها تقديم طعن إلى محكمة العدل اذا قصر أحد دول الأعضاء على الوفاء بالتزاماته، ومقرها في واغادوغو- بوركينا فاسو.

❖ **اجهزة المراقبة** : وهي تتكون بدورها من :

محكمة العدل : وهي تتكون من قضاة بحيث تعين كل دولة عضو قاضي لها، ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وهي تعمل على فصل في النزاعات بين الدول الأعضاء أو بين الاتحاد و وكلائه، مقرها في واغادوغو- بوركينا فاسو.

ديوان المحاسبة: وهو يختص بمراقبة حسابات هيئات الاتحاد، وكذا البيانات المالية اللازمة.

اللجنة البرلمانية : وهي تلعب دور استشاري في المناقشات حول التكامل، وتقوم باستقبال التقرير السنوي للجنة، وتعبر عنها في شكل تقارير، وهي مسؤولة عن مراقبة أجهزة الاتحاد، وهي تتكون من 40 عضوا، وتجتمع مرة في السنة على الأقل، يقع مقرها الرئيسي في باماكو- مالي.

[139] http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/Organes%20de%20l_UEMOA/LesOrganesdirection.aspx, vu le 15/11/2013

❖ **الأجهزة الاستشارية :** وهي تتكون من الغرفة الاقليمية و التي تعتبر مكان للحوار بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا و أهم المتعاملين الاقتصاديين، وهو هيئة استشارية أنشئت بموجب معاهدة الاتحاد مسؤول عن تحقيق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في عملية الاتحاد النقدي، يتألف من الغرف الوطنية والجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل في الدول الأعضاء، مقرها في لومي– توغو.

ج/– أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد النقدي لغرب افريقيا

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الاتحاد النقدي لغرب افريقيا هو موطن ل 133 110 مليون مواطن، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد 054 94 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب 877 20 مليون دولار أمريكي في سنة 1994م (دخول الاتفاقية حيز التنفيذ)، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 6.27 % في سنة 2014 مقارنة ب2.67 % في سنة 1994م، وبمعدل نمو سنوي 3.88 % للفترة 2008–2014، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة805 2 مليون دولار أمريكي في سنة 2014م مقارنة ب 239 ألف دولار أمريكي في سنة 1994م، وقد ارتفعت القوى العاملة في دول الاتحاد حيث بلغت 304 42 مليون في سنة 2012م مقارنة ب 769 22 مليون في سنة 1999م.

الجدول 8 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لسنة 2014

الدول	عدد السكان	اليد العاملة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
بنين	10 598	4 099	8 655	5.10	377
بوركينفاسو	17 589	8 535	13 181	6.80	342
كوت ديفوار	22 157	8 730	31 322	7.90	462
غينيا بيساو	1 801	718	1 116	2.20	21
مالي	17 086	4 925	11 647	5.80	199
النيجر	19 114	5 928	7 820	5.60	769
السنغال	14 673	6 086	15 912	4.40	343
توغو	7 115	3 284	4 401	5.40	292
UEMOA	110 133	42 304	94 054	6.27	2 805

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

IV-2-1-2: الاتحاد النقدي لوسط افريقيا

ندرس تجربة الاتحاد النقدي لوسط افريقيا من خلال التطور التاريخي له وأهدافه و هيكله التنظيمي وكذا أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي لوسط افريقيا.

أ/- التطور التاريخي

ترجع فكرة انشاء الاتحاد النقدي[140] بين دول افريقيا الوسطى الى أفريل 1959م عند انشاء البنك المركزي الموحد (BEAC) ليحل محل مؤسسة الاصدار لافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون و إنشاء الاتحاد الجمركي الاستوائي في ديسمبر 1959م (UDE) بين افريقيا الوسطى والتشاد وغابون والكونغو.

وفي سنة 1961م انضمت الكاميرون للاتحاد[141].

وفي 8 ديسمبر 1964م تم التوقيع على معاهدة برازافيل بالكونغو[142] وتم انشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى (UDEAC)، والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 1966م.

كما تم التوقيع[143] في سنة 1973م على مواصلة اتفاقية التعاون النقدي، و تم نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى ياوندي عاصمة الكامرون في سنة 1977م، وكذا تعيين محافظ أفريقي و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.

وفي سنة 1983م انضمت غينيا الاستوائية.

وبعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات حاولت تحقيق التكامل الاقتصادي ليدعم الاتحاد النقدي، فاجتمعت الدول الأعضاء في 16 مارس 1994 ووقعت في نجامينا بتشاد على معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، والتي حلت محل الاتحاد في 1998، والتي تهدف الى[144]:

- إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات.
- وضع إدارة مالية موحدة داخل الإتحاد.
- تحقيق بيئة آمنة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكل عام.
- توحيد السياسات و التشريعات داخل دول الأعضاء.

ويوضح الشكل الموالي شعار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC):

[140] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

[141] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

[142] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

[143] Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p16.

[144] http://www.cemac.int/apropos, vu le 16/11/2013.

الشكل 13: شعار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

المصدر: http://www.cemac.int

ب/- الهيكل التنظيمي

وهو يتألف من الأجهزة التالية :

مؤتمر رؤساء الدول : وهو الهيئة العليا للجماعة و يعمل على تحديد السياسة العامة للاتحاد.

مجلس الوزراء للاتحاد الاقتصادي لوسط افريقيا : هو يهتم بوضع وتحديد التعليمات والقرارات والتوصيات مؤتمر رؤساء الدول.

اللجنة الوزارية للاتحاد النقدي لوسط أفريقيا : وهي تقوم بفحص السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد وضمان اتساقها مع السياسة النقدية الموحدة و هي تتكون من وزيرين لكل دول الأعضاء.

مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا : تلعب دور أساسي في الجماعة باعتبارها مقرر مجلس الوزراء واللجنة الوزارية.

بنك دول افريقيا الوسطى : هو مؤسسة دولية افريقية تحكمها اتفاقية الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا (UMAC) سابقا و اتفاقية التعاون النقدي بين فرنسا و الدول الست آنذاك جمهورية اتحاد الكاميرون و جمهورية أفريقيا الوسطى و الكونغو وغابون و غينيا الاستوائية وجمهورية تشاد، وتتمثل مهامه الأساسية في تحديد و إدارة السياسة النقدية في الاتحاد و إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية في الاتحاد النقدي وإجراء سياسة سعر الصرف في الاتحاد وإدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدول الأعضاء، ويعين محافظ البنك من قبل مؤتمر رؤساء دول سيماك لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد، ولقد عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي[145] :

- في 29 جوان1901: إنشاء بنك أفريقيا الغربي "BAO" لمواصلة أنشطة البنك السنغال (21 ديسمبر 1853).
- في سنة 1920 : التوسع في اصدار بنك أفريقيا الغربي لأفريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF).

[145] http://www.cemac.int/service/banque-des-etats-de-lafrique-centrale-beac , vu le 16/11/2013.

- في 2 ديسمبر 1941 : انشاء الصندوق المركزي لفرنسا الحرة (CCFL) والمسؤول عن الاصدار النقدي في افريقيا الوسطى المرتبط بفرنسا الحرة.
- في 2 فبراير 1944 : تم إنشاء CCFOM(–Caisse Centrale de la France d'Outre Mer) ليحل محل CCFL.
- في 25 ديسمبر 1945 م: تم إنشاء الفرنك للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا (FCFA) مع نسبة : 1 FCFA = 1,70 FF.
- في 17 ديسمبر 1948: تغيير سعر الصرف ما بين فرنك السيفا والفرنك الفرنسي حيث أصبح 1 FCFA = 2FF.
- في 20 جانفي 1955 : إنشاء مؤسسة إصدار افريقيا الاستوائية الفرنسية (AEF)و الكاميرون.
- في 26 ديسمبر 1958 : تغيير سعر الصرف بين فرنك السيفا والفرنك الفرنسي والذي أصبح 1 FCFA = 0,02 FF.
- في 14 أبريل 1959 : إنشاء البنك المركزي لدول أفريقيا الاستوائية و الكاميرون (BCEAC).
- في 22 نوفمبر 1972 : إنشاء بنك دول افريقيا الوسطى (BEAC) و الفرنك.
- في 2 أفريل 1973 : بداية نشاط البنك المركزي لافريقيا الوسطى.
- في 1 جانفي 1977 : نقل مقر البنك المركزي لافريقيا الوسطى من باريس الى ياوندي.
- في 1 أفريل 1978 : تعيين محافظ ونائب له افريقيان للبنك المركزي لافريقيا الوسطى.
- في1 جانفي 1985: دخول غينيا الاستوائية في البنك المركزي لافريقيا الوسطى.
- في 12 جانفي 1994 : تغيير جديد في سعر الصرف 1FCFA = 0,01 FF.
- في 1 جانفي 1999 : ربط فرنك السيفا بالأورو ب 1 Euro = 655,957 F CFA.

بنك التنمية لدول افريقيا الوسطى (BDEAC) : هو مؤسسة لتمويل التنمية في الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول افريقيا الوسطى (CEMAC)، مقره الرئيسي في برازافيل بالكونغو، وهو يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلدان الجماعة بما في ذلك تمويل الاستثمار الوطني و مشاريع التكامل الاقتصادي وتقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية و المتعاملين الاقتصاديين لتعبئة الموارد المالية و تمويل المشاريع بالإضافة إلى مشاركته الغير المباشرة في تغطية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة التمويل الممنوحة للمؤسسات الائتمان.

برلمان الجماعة : هو المسؤول عن رقابة الديمقراطية في المؤسسات و الهيئات المشاركة في عملية اتخاذ القرار في الجماعة.

محكمة العدل : هي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة قضائية للأنشطة و تنفيذ ميزانية مؤسسات السيماك، مقرها في نجمينا بتشاد، وهي تتألف من ثلاثة عشر قاضيا و هي مقسمة إلى الدائرة القضائية و دائرة الحسابات.

الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى : الذي يهدف لتعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية ويضمن التقارب بين الدول الأعضاء من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية و اتساق السياسات الوطنية المتعلقة بالميزانية و سياسة نقدية مشتركة، فضلا عن إنشاء سوق مشتركة.

الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا : هو المسؤول عن السياسة النقدية و يشارك الاتحاد الاقتصادي في ممارسة المراقبة المتعددة الأطراف من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وتماسك السياسات المالية الوطنية و السياسة النقدية الموحدة، مقره في ياوندي بالكاميرون.

ج/- المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي لوسط افريقيا

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن الاتحاد النقدي لوسط افريقيا هو موطن ل178 48 مليون مواطن، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد 796 92 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 مقارنة ب 766 19 مليون دولار أمريكي في سنة 1998م (هي السنة التي حل فيها الاتحاد الاقتصادي والنقدي محل الاتحاد الجمركي)، أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 3.99 % في سنة 2014 مقارنة ب4.84 % في سنة 1998م، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 673 9 مليون دولار أمريكي في سنة 2012 مقارنة ب 651 ألف دولار أمريكي في سنة 1998، وقد ارتفعت القوى العاملة في دول الاتحاد حيث بلغت 335 19 مليون في سنة 2014 مقارنة ب 276 12 مليون في سنة 1998، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 9 : أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لسنة 2014

الدول	عدد السكان	اليد العاملة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
الكامرون	22 773	9 147	31 602	5.10	501
افريقيا الوسطى	4 804	2 275	1 812	0.00	3
التشاد	13 587	4 970	11 385	8.20	761
الكونغو	4 505	1 868	13 864	4.80	5 502
غينيا الاستوائية	821	416	17 160	-2.30	1 933
الغابون	1 688	660	16 973	5.00	973
CEMAC	48 178	19 335	92 796	3.99	9 673

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

IV-2-2: المنطقة النقدية المشتركة

ترجع الجذور التاريخية لنشأة المنطقة النقدية المشتركة[146] الى سنة 1921م عند انشاء بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا (SARB) و عملة جنوب افريقيا التي كانت تدعى في البداية الجنيه وتغير اسمها الى الراند منذ سنة 1961م وهي العملة القانونية الوحيدة للتداول بين جنوب افريقيا و بوتسوانا وليسوتو و ناميبيا و سوازيلاند، واستمر هذا الوضع حتى بعد حصول بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند على استقلالها السياسي في سنة 1960م، وتأسس الاتحاد النقدي رسميا في 5 ديسمبر 1974 عند التوقيع على اتفاقية منطقة النقد الراند (RMA)، أما بوتسوانا فانسحبت من المنطقة في سنة 1975، في افريل سنة 1986 تم تعديل اتفاقية منطقة النقد الراند لإنشاء المنطقة النقدية المشتركة بين ليسوتو و سوازيلاند و جنوب أفريقيا ولهم الحق في امتلاك عملاتهم الوطنية الخاصة بهم، ليسوتو أصدرت عملتها لوتى في عام 1980 وسوازيلاند السوازي في سنة 1974 و انظمت ناميبيا الى المنطقة في سنة 1992م بعد حصولها على الاستقلال في سنة 1990م وأصدرت الدولار الناميبي في سنة 1993.

[146] Jian-Ye Wang& All 2007 « The Common Monetary Area in Southern Africa: Shocks, Adjustment, and Policy Challenges » IMF Working Paper, WP/07/158.

المنطقة النقدية المشتركة تضم حاليا جنوب أفريقيا وناميبيا وليسوتو وسوازيلاند، وعملتها القانونية هي الراند لذلك تدعى بمنطقة الراند، ولا تعتبر بالمعنى الحقيقي[147] اتحاد نقدي لأنها لا تحتوي على بنك مركزي موحد، وأن كل دولة عضو ترتبط بالسياسية النقدية لدولة جنوب افريقيا.

IV-3: تجارب الاتحاد النقدي في شرق الكاريبي

عرفت دول شرق الكاريبي بأمريكا هي الأخرى اتحاد نقدي، حيث وقعت سبعة دول شرق البحر الكاريبي، بعد حصولها على الاستقلال[148] على معاهدة باستير"Basseterre" في 18 جوان 1981[149] التي تنص على تعزيز الوحدة و التضامن بين الدول الأعضاء وكذا التعاون فيما بينهم في مختلف المجالات التجارة والنقل والسياحة وإدارة الكوارث الطبيعية، و من ثم تم انشاء منظمة دول شرق الكاريبي والتي تضم حاليا تسعة دول وهي أنغيلا و أنتيغوا –بربودا و دومينيكا و غرينادا و مونتسيرات و سانت كيتس –نيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت –غرينادين و جزر فيرجن البريطانية، و بعد سنتين أقامت هذه البلدان اتحاد نقدي مع بنك مركزي مشترك سمي البنك المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي (BCCE) في سنة 1983 ومقره سانت كيتس و نيفيس[150] وهو مؤسسة حلت محل السلطات النقدية الاستعمارية القديمة.

ويضم الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي" UMCE" حاليا ثمانية دول وهي أنغيلا و أنتيغوا –بربودا و دومينيكا و غرينادا و مونتسيرات و سانت كيتس –نيفيس و سانت لوسيا وسانت فنسنت –غرينادين ويتم تداول عملة مشتركة هي الدولار شرق الكاريبي ($EC)، الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي يتبع نظام سعر الصرف الثابت وهو مجلس العملة مع الدولار الأمريكي.

IV-4: تجارب الاتحادات النقدية الأخرى

لقد عرف العالم بالإضافة الى التجارب سابقة الذكر تجارب أخرى، تمثلت في الاتحادات النقدية الوطنية والاتحادات المنتهية، حيث وصفت الاتحادات النقدية سواء الوطنية أو المنتهية بعناية من طرف الكتاب[151] أمثال Jensen (1911) و Bitar (1955) و Kramer (1971) و Nielsen (1933) و Willis(1901).

---

147 Sampawende Jules-Armand Tapsoba , Op.Cit,p19.

148 Manix Wilfrid Hédreville 2010« LA Théorie Standard des Unions Monétaires À l'Épreuve de l'Histoire » Thèse présentée pour obtenir le titre de docteur de l'Université Paris Ouest - Nanterre La Défense (Paris X).

149 http://www.oecs.org/about-the-oecs/who-we-are, vu le 20/11/2013.

150 http://www.oecs.org/about-the-oecs/institutions/eastern-caribbean-central-bank-eccb, vu le 20/11/2013.

151 Gervasio Semedo & Patrick Villieu « Mondialisation, Intégration Economique et Croissance :Nouvelles Approches » l'Harmattan, 1998, p204.

IV-4-1: الاتحادات النقدية الوطنية

وهو الاتحاد النقدي الذي يتم بين المناطق من نفس البلد[152]، ان عملية الاتحاد النقدي هذه هي في كثير من الأحيان نتيجة للتوحيد أو التكامل السياسي، والذي يتم بإنشاء هيكل وطني و يتبع بإنشاء عملة موحدة، هذا ما نجده في كل من ألمانيا و ايطاليا واليابان وأمريكا.

IV-4-1-1: الاتحاد النقدي الألماني

في نهاية القرن 18 عشر كانت ألمانيا[153] تحتوي على الأقل على 350 ولاية، هذا ما أدى الى وجود عدة عملات، وفي سنة 1873م تم تحقيق الاتحاد النقدي والذي مر بالمراحل التالية[154] :

- في سنة 1834 تم إزالة الحواجز التجارية الداخلية[155]، وهوما يعرف باسم Zollverein.
- في سنة 1837 اتفاقية ميونخ "Munich" بين ولايات جنوب المانيا وتم تبني النظام الفضي والفلورين "Florin" كوحدة حسابية.
- في 1 افريل 1838 تم توقيع أول معاهدة بين بروسيا ودول غرب ألمانيا والتي تضمنت استعمال كل من الفضة وتلر "Thaler" في المعاملات النقدية.
- في 30 جويلية 1838 تم التوقيع على المعاهدة الثانية بين ولايات الشمال والجنوب وتم فيها تبني النظام الفضي وتحديد علاقة ثابتة بين كل من الفلورين والتلر، واستعمالهما قانونيا بين هذه الدول.
- في سنة 1857 تم توقيع اتفاقية تجارية بين بروسيا والنمسا.
- آخر مرحلة تم تحقيق الاتحاد النقدي بدون النمسا، وذلك بعد حصول المانيا على الاستقلال في سنة 1871، حيث كانت المانيا تحتوي على سبعة عملات مختلفة في ظل النظام الفضي، ووجود 33 بنك للاصدار، وعند انشاء"Reich" تم تحديد قيم ثابتة ما بين هذه العملات وكذا تبني المارك "Marck" كوحدة نقدية، وفي سنة 1873 تم تبني النظام الذهبي، وفي سنة 1875 تم تشكيل بنك مركزي موحد من بين 33 بنك سمي" Reichsbank" هو فقط الذي يتولى عملية الاصدار النقدي، وبالتالي فالاتحاد النقدي الألماني هو تتويج للتوحيد أو التكامل السياسي.

---

[152] Fabien Labondance « Essais sur l'union monétaire Européenne » Thèse Pour obtenir le grade de Docteur, L'Université de Grenoble, 2011, p42.

[153] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205.

[154] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205.

[155] Fabien Labondance, Op.Cit, p43.

IV-4-1-2: الاتحاد النقدي في ايطاليا

في بداية القرن الماضي كان يتم تداول عدة عملات[156] في ايطاليا : جنيه بيومنت" la livre de Piémont" و جنيه توسكان"la livre de Toscane" والفلورين النمساوي " le florin autrichien" ودوكات سسيل" le ducat des Siciles" و عملة الولايات البابوية "la monnaie pontificaux des états"، وبعد التكامل السياسي[157] الذي بدأ في سنة 1860 تم تبني جنيه بيومنت كوحدة نقدية ولم يتم إنشاء أي بنك مركزي موحد حيث وجدت عدة بنوك تقوم بإصدار العملة، ونتيجة لأزمة السيولة وإصلاح النظام المصرفي في سنة 1893م أصبح البنك المركزي Piémont –Sardaigne في سنة 1926م هو البنك المركزي الموحد المشرف على اصدار العملة المشتركة وأصبح يدعى بنك ايطاليا وبالتالي فالاتحاد النقدي الايطالي هو أيضا نتيجة للتكامل السياسي.

IV-4-1-3: الاتحاد النقدي في اليابان

في سنة 1861[158] كانت دولة مركزية، كان بها 240 اقليم ويصدر حوالي 1700 ورقة نقدية مختلفة، بعد تعديلات ميجي "Meiji" فرضت الحكومة الين "Yen" كوحدة نقدية، وفي سنة 1882 اعتبر بنك اليابان هو البنك الوحيد الذي يصدر الأوراق النقدية.

IV-4-1-4: الاتحاد النقدي للولايات المتحدة

تم إنشاء الاتحاد النقدي[159] في الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال، و التي كانت تمول إلى حد كبير عن طريق الاصدار النقدي من طرف الكونغرس والولايات، كما أدى ارتفاع معدلات التضخم التي أعقبت سنوات الحرب الى القيام بالإصلاح النقدي و ايقاف الاصدار النقدي من طرف الحكومة الفدرالية مما أدى في سنة 1789 الى انشاء الاتحاد النقدي الأمريكي و اعطاء صلاحية الإصدار النقدي إلى الكونغرس فقط، و في سنة 1792 تم تحديد الدولار الأمريكي بالنسبة للذهب والفضة، فكان أول بنك للولايات المتحدة (1791-1811)، أما البنك الثاني للولايات المتحدة جمع عدة بنوك (1816-1836) التي كانت عبارة عن بنوك عمومية وعملت على تحقيق التجانس النقدي في جميع أنحاء هذه الأمة.

أثرت الصدمات غير المتماثلة الناتجة عن الأزمات الزراعية و الحرب الأهلية على الإتحاد النقدي، مما أدى بالولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين الى منح البنك المركزي دور المقرض الملاذ الأخير مع قانون البنك الاحتياطي الفدرالي المعلن في سنة 1913، والذي لا يزال سائدا الى يومنا هذا، مع منح استقلالية أكبر للبنك الاحتياطي الفيدرالي خصوصا بعد أزمة 1929، هذه المؤسسة الفدرالية هي عقد لاثنى عشر بنك مركزي اقليمي.

---

[156] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205.

[157] Fabien Labondance, Op.Cit, p43.

[158] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p205-206.

[159] Fabien Labondance, Op.Cit, p42-43.

IV-4-2: الاتحادات النقدية المنتهية

بالإضافة الى تجارب الاتحادات النقدية الوطنية أقيمت كذلك اتحادات نقدية تجمع عدد معين من الدول، منها الاتحادات النقدية المنتهية مثل الاتحاد النقدي اللاتيني والاتحاد النقدي الاسكندينافية، واتحادات نقدية القائمة ليومنا هذا والتي ذكرت سابقا.

IV-4-2-1: الاتحاد النقدي اللاتيني

في القرن 19 عشر بدل جهد مهم لإنشاء اتحاد نقدي يقوم على نظام المعدنين، فتأسس الاتحاد النقدي اللاتيني[160] في سنة 1865م بين كل من فرنسا و بلجيكا و سويسرا و إيطاليا و اليونان[161] التي انضمت لاحقا، وكانت لكل دولة الحق في اصدار القطع 100 و 50 و 20 و 10 و 5 من الذهب وقطعة 5 فرنكات من الفضة، اما الوحدات الصغرى ابتداءا من 2 فرنكات ظلت محلية ومستقلة.

أدى النظام النقدي الدولي القائم على نظام المعدنين و نظام المعدن الواحد (الذهب) الى عدة مشاكل داخلية في الاتحاد، فالمسئولين النقديين لم يقدروا على المحافظة على المعدل الثابت بين الذهب والفضة، كما أن انخفاض قيمة الفضة في سنة 1870 أثرت في مخزون الذهب للدول الأعضاء وشجع على طرح كميات غير محدودة من قطع 5 فرنكات بالفضة مما أدى الى ارتفاع التضخم، بالاضافة الى قانون جريشام المتمثل في أن العملة الرديئة (الفضة) تطرد العملة الجيدة (الذهب) من التداول، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تضاعفت مشاكل الاتحاد بتراجع استعمال الذهب والفضة لصالح النقود الورقية الوطنية مما أدى الى حل الاتحاد النقدي في سنة 1926.

ومن بين أهم خصائص الاتحاد النقدي اللاتيني ما يلي[162] :

- ❖ تشكل الاتحاد تحت تأثير وسيطرة فرنسا، والتي كانت تهدف الى المحافضة على نظام المعدنين.
- ❖ بعد حصول بلجيكا على الاستقلال السياسي في سنة 1831 تبنت النظام النقدي الفرنسي، وكان الفرنك الفرنسي هو العملة القانونية فيها، كما تبنت سويسرا في سنة 1848 النظام النقدي الفرنسي، كما قلدت ايطاليا النظام النقدي الفرنسي مستعملة الليرة كعملة، مع العلم أن العملات الوطنية كان يتم تداولهما بحرية بين الدول.
- ❖ أدت الصدمات الخارجية والاضطرابات الداخلية بالاتحاد الى فشله.

[160] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p206.

[161] Fabien Labondance, Op.Cit, p44.

[162] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p207.

IV-4-2-2: الاتحاد النقدي الاسكندينافي

في سنة 1873 م عقدت أول اتفاقية[163] بين السويد و الدنمارك لترسيخ العلاقات القائمة، أما الاتفاقية الثانية فعقدت في سنة 1875م بانضمام الترويج اليهما وأصبحت تدعى بالدول الاسكندينافية، ومن بين أهم مراحل تشكيله ما يلي[164] :

- ❖ قام هذا النظام على قاعدة الذهب.
- ❖ حدد الاتحاد النقدي الكرونة "Couronne" كوحدة نقدية، وحددت قيمتها مثلما تحدد قيمة الوحدات النقدية المستعملة في كل دولة والتي يمكنها أن تتحول بسهولة الى هذه العملة الجديدة و التي لها نفس قيمة الذهب.
- ❖ في سنة 1895 قبول البنوك المركزية للبلدان الثلاثة على فتح حساب للاقراض والاقتراض تكاليف الدفع بالذهب، دون نقل الذهب بين الدول.
- ❖ في نهاية القرن التاسع عشر تم تداول الأوراق والقطع النقدية بمعدل ثابت بين الدول، وأن أسعار الصرف بين العملات الثلاثة لم تستعمل بين المؤسسات المحلية وأفراد هذه الدول، وبالتالي أصبحت هذه الدول الثلاثة كأنها دولة واحدة وبنظام دفع واحد.
- ❖ في سنة 1905 حصلت النرويج على استقلالها، وفي نفس السنة اعلنت السويد تنازلها عن الاتفاقية.
- ❖ أدت الحرب العالمية الأولى 1914-1918 الى اختلاف القيم بين العملات الثلاثة.

وفي سنة 1924 ألغي الاتحاد النقدي، وفي سنة 1925 عادت الدول الى نظام الذهبي، وفي نهاية 1931 تم تخلي هذه الدول عن القاعدة الذهبية وتبني القاعدة الورقية.

ويوضح الجدول التالي مقارنة سريعة بين تجارب الاتحاد النقدي في العالم[165] :

[163] Fabien Labondance, Op.Cit, p44.

[164] Gervasio Semedo & Patrick Villieu, Op.Cit, p207-208.

[165] Kenen & Meade 2008 « regional monetary union »Combridge University Press USA, P87-89.

الجدول 10 : تجارب الاتحادات النقدية الماضية والحاضرة

الاتحاد النقدي	التاريخ	العملة المشتركة	بنك مركزي موحد	واضع السياسة النقدية	القواعد والمعاملات النقدية	قواعد السياسة المالية	الترتيبات التكميلية	سبب الوجود أو الحل
الولايات المتحدة الأمريكية	1789	الدولار الأمريكي	نعم	بنك الاحتياطي الفدرالي	استقرار الأسعار	لا	المؤسسة الفدرالية	التكامل السياسي
ايطاليا	1860	تعدد العملات، الى غاية 1926	لا، الى غاية 1926	السلطات الوطنية		لا	لا	التكامل السياسي
ألمانيا	1837	تعدد العملات، الى غاية 1875	لا، الى غاية 1875	السلطات المحلية	القاعدة الفضية	لا	الاتحاد الجمركي	التكامل السياسي
الاتحاد النقدي اللاتيني	من 1865 الى 1926	تعدد العملات	لا يوجد	السلطات الوطنية	نظام المعدنين	لا	التكامل التجاري "السلبي"	الحرب العالمية الأولى
الاتحاد النقدي الاسكندنافي	من 1873 الى 1924	تعدد العملات	لا يوجد	السلطات الوطنية	القاعدة الذهبية	لا	التكامل التجاري "السلبي"	الحرب العالمية الأولى
الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي	من 1983 الى يومنا هذا	الدولار شرق الكاريبي	نعم	البنك المركزي لمنطقة شرق الكاريبي	مجلس العملة الى الدولار الأمريكي	لا	سوق مشتركة منظمة تحت الاشراف	لا يزال موجود
المنطقة النقدية المشتركة	من 1921 الى يومنا هذا	الراند(عملة جنوب افريقيا)	لا	جنوب افريقيا	استهداف التضخم ومجلس العملة إلى الراند وسياسة نقدية موحدة	لا	اتحاد جمركي، تعريفة خارجية مشتركة	لا يزال موجود
الاتحاد النقدي لوسط افريقيا	من 1945 الى يومنا هذا	فرنك السيفا	نعم	بنك مركزي لدول افريقيا الوسطى	تثبيت سعر الصرف بالفرنك الفرنسي ثم بالأورو	مراقبة الميزانية المالية منذ1990	اتحاد جمركي، تعريفة خارجية مشتركة، تنظيم و مراقبة مصرفية	لا يزال موجود
الاتحاد النقدي لغرب افريقيا	من 1945 الى يومنا هذا	فرنك السيفا	نعم	بنك مركزي لدول غرب افريقيا	تثبيت سعر الصرف بالفرنك الفرنسي ثم بالأورو	مراقبة الميزانية منذ1990	اتحاد جمركي، تعريفة خارجية مشتركة، تنظيم و مراقبة مصرفية	لا يزال موجود
الاتحاد النقدي الأوروبي	من 1999 الى يومنا هذا	الأورو	نعم	البنك المركزي الأوروبي	استقرار الأسعار	نعم، الاتفاق على الاستقرار والنمو	الاتحاد الأوروبي(السوق المشتركة)	لا يزال موجود

المصدر: Kenen & Meade 2008 « regional monetary union »Combridge University Press USA, P87-89

خامسا: تطبيقات التكامل الاقتصادي والنقدي في المنطقة العربية

إن من أهم أشكال التكامل الاقتصادي والنقدي التي عرفها العالم العربي هي:

V-1: الاتحاد النقدي الخليجي

بدأت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليج العربي المعروف أيضا بمجلس التعاون الخليجي سنة 1975م عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان والعراق وإيران في مسقط بعمان، إلا أن البداية الفعلية لهذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981م في الطائف بالسعودية، وتم بذلك الإنشاء الرسمي للمجلس في مارس 1981م والذي ضم كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة و عمان.

V-1-1:النشأة والأهداف

لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الانجازات، شملت مختلف المجالات خصوصا في المجال الاقتصادي الذي أدى الى تعزيز وتعميق التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

- في 25 ماي 1981م تم التوقيع على النظام الأساسي[166] للمجلس الذي يعتبر الاطار العام للعمل الخليجي المشترك ويعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.
- في 10 و11 نوفمبر 1981م التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[167] التي عملت على تحديد مراحل التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس.
- في سنة 1983م تم انشاء منطقة التجارة الحرة والتي يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي.
- في 31 ديسمبر 2001م تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول المجلس والتي حلت محل الاتفاقية السابقة وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التنسيق و التعاون إلى مرحلة التكامل.
- في جانفي 2003م تم انشاء الاتحاد الجمركي الذي حل محل المنطقة التجارة الحرة، وبالتالي أصبحت دول المجلس منطقة تطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي والتي حددت بخمسة في المائة (5%).

---

[166] "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=271

[167] "العمل الاقتصادي العربي : العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون نموذجا" الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=267

- في ديسمبر 2008م تم اقامة السوق الخليجية المشتركة، حيث عملت على تعميق حرية تنقل المواطنين الخليجيين وتمتعهم بالمعاملة الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية، كما اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي.
- في مارس 2009م تم مناقشة موضوع اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي والتوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي، وفي ماي تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقرا دائما للمجلس النقدي.
- في جانفي 2010م استكملت دول المجلس الأعضاء –بعدما أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام إلى العملة المشتركة في 2006م وإعلان الإمارات العربية المتحدة في 2009م الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي– المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي، وفي 27 فبراير دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ، وفي 27 مارس دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وتتمثل أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يلي [168]:

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
   - الشؤون الاقتصادية والمالية.
   - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
   - الشؤون التعليمية والثقافية.
   - الشؤون الاجتماعية والصحية.
   - الشؤون الإعلامية والسياحية.
   - الشؤون التشريعية والإدارية.
4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

V-1-2:الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي[169]من ثلاثة أجهزة رئيسية، كما يمكن إنشاء أجهزة فرعية لهم إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، وهي كما يلي:

---

[168]المادة الرابعة "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، على الموقع التالي : http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143

[169]المادة السادسة "النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، ولقد حددت المادة الثامنة من النظام الأساسي أنه يعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون، بالإضافة إلى اختصاصات أخرى، وعقد المجلس الأعلى 33 دورة عادية لغاية سنة 2013، ويتبع المجلس الأعلى بهيئة تسوية المنازعات وهيئة استشارية.

المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري[170] من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، حيث قام المجلس الوزاري بعقد 128 دورة عادية لغاية سنة 2013.

الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة[171] من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين، ويعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يكون الأمين العام مسؤولا عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير، كما يرشح الأمناء المساعدين، وقد تولى منصب الأمين العام منذ نشأته إلى حد الآن عبد الله يعقوب بشارة (1981–1993) وفاهم بن سلطان القاسمي (1993–1996) وجميل إبراهيم الحجيلان (1996–2002) وعبد الرحمن بن حمد عطية (2002 –2011) و عبد اللطيف بن راشد الزياني منذ 2011 وحتى الآن.

V-1-3:أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس

دول مجلس التعاون هي موطن ل496 51 مليون مواطن منهم 887 30 مليون يعيشون في السعودية فقط، وقدر الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس374 658 1 مليار دولار أمريكي، أعلى قيمة كانت في السعودية 662 756مليون دولار أمريكي، وأدناه في البحرين 837 33 مليون دولار أمريكي، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 741 21 مليون دولار أمريكي تستحوذ الامارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى ب066 10 مليون دولار أمريكي تليها السعودية ب 012 8 مليون دولار أمريكي والكويت ب486 ألف دولار أمريكي، أما بخصوص القوى العاملة فقدرت ب212 21 مليون عامل تحتل السعودية المرتبة الأولى ب699 10 مليون عامل، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[170] المادة الحادية عشر" النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

[171] المادة الرابعة عشر " النظام الأساسي"، مرجع سابق الذكر.

الجدول11: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس لسنة 2014

الدول	عدد السكان	اليد العاملة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
البحرين	1 362	770	33 837	4.30	957
الكويت	3 753	1 516	172 644	2.30	486
عمان	4 236	1 349	80 815	3.40	1 180
قطر	2 172	1 456	208 915	6.00	1 040
السعودية	30 887	10 699	756 662	3.60	8 012
الامارات العربية المتحدة	9 086	5 423	405 501	4.60	10 066
دول المجلس	51 496	21 212	1 658 374	4.01	21 741

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

V-2: مشروع اتحاد المغرب العربي

فرضت العوامل التاريخية والجغرافية نوعا من التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المغرب العربي لتحقيق التكامل.

V-2-1:النشأة والأهداف

تمتد فكرة الاهتمام بالتكامل الاقتصادي المغاربي الى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، الذي عقد في مدينة طنجة في أفريل 1958م، حيث دعت الهيئات الشعبية المتمثلة بحزب الاستقلال المغاربي، وحزب الدستور الجديد في تونس، وجبهة التحرير الجزائرية الى قيام اتحاد فدرالي بين البلدان المشتركة.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها كانت هناك عدة محاولات لتحقيق الوحدة المغاربية، اذ تم انشاء اللجنة الاستشارية المغاربية سنة 1964م ومركز الدرسات الصناعية، كما اتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة وهي كما يلي[172]:

- تنمية المبادلات التجارية البينية؛
- التنسيق في المعاملات الجمركية وسياسات التصدير؛
- التنسيق بين بلدان المغرب العربي في العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي؛

[172] محمد شكوي"تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي " ورقت قدمت الى المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للقمة الاقتصادية، عقد في الدوحة سنة 2007، ص4.

- توحيد السياسات الاقتصادية في جميع القطاعات.

وفي الوقت الذي بدأت اللجنة أعمالها حول مشاريع التكامل الاقتصادي فيما بينهم أثيرت مشكلة جديدة وهي مشكلة الصحراء الغربية سنة 1974م التي أثرت على امكانية التقارب والتعاون الاقتصادي، ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا سنة 1983م.

ولقد تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية أثر استئناف العلاقات بين الجزائر والمغرب سنة 1988م وعودة التآخي بين تونس وليبيا سنة 1987م، حيث اجتمع قادة المغرب العربي لأول مرة بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1988م وتم اصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في اقامة الاتحاد المغاربي وتشكيل لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

وفي 17 فيفري 1989م وبحضور قادة دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا) عقدت هذه الأخيرة في مدينة مراكش المغربية معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي سميت بمعاهدة مراكش، التي كانت بمثابة التحول التاريخي في العلاقات المغاربية.

وانطلاقا من هذه المعاهدة تم تحديد الملامح الكبرى لاستراتيجيا مغاربية تهدف الى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد وترتكز على أربع مراحل ومدد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف لخدمة الأهداف الاتحادية، تتمثل هذه المراحل بمايلي:

المرحلة الأولى: قيام منطقة التجارة الحرة بازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كان من المفروض أن تتحقق قبل نهاية 1992م.

المرحلة الثانية: قيام اتحاد جمركي قبل نهاية 1995م يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية.

المرحلة الثالثة: انشاء سوق مشتركة بين دول الاتحاد قبل نهاية 2000م.

المرحلة الرابعة: تحقيق الوحدة الاقتصادية المغاربية عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية لدول اتحاد المغرب العربي.

وما تجدر الاشارة اليه أن المحاولات المغاربية لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل أن النتائج في مجملها كانت سلبية ومتواضعة.

ويهدف الاتحاد إلى تحقيق ما يلي [173]:

- تمتين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

[173] http://www.maghrebarabe.org/ar/obj.cfm

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية :

- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

V-2-2:الهيكل التنظيمي

يتكون اتحاد المغرب العربي من[174]:

- **مجلس الرئاسة:** هو الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة مهمته رسم السياسة العامة والخطوط الأساسية للاتحاد.
- **مجلس الوزراء:** يتكون من أربعة وزراء أول لدول اتحاد المغرب العربي وممثل ليبي نظرا لغياب منصب وزير أول في ليبيا يتولى حل المشاكل السياسية الكبرى بين الأطراف الأعضاء والفصل في النزاعات الدستورية القائمة.
- **مجلس وزراء الخارجية:** يتكون من وزراء خارجية لدول الاتحاد يتولى صلاحية تحضير دورات مجلس الرئاسة والنظر في القضايا المقدمة من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.
- **لجنة المتابعة:** تعمل تحت رقابة مجلس الوزراء الخارجيين مهمتها تنفيذ قرارات الاتحاد ومتابعة نشاطاته.
- **اللجان الوزارية المختصة:** تهتم بتنسيق العمل المغاربي وتجسيد برنامج العمل الذي يقره مجلس الاتحاد ميدانيا.

[174] http://www.maghrebarabe.org/fr/institutions.cfm

- **الأكاديمية المغاربية للعلوم:** تهدف على سبيل المثال الى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية و الحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية .
- **الأمانة العامة:** تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و عدد كاف من الموظفين يعينهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة.
- **مجلس الشورى:** يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، وقد اقر مجلس الرئاسة الترفيع من عدد أعضاء المجلس إلى ثلاثين عضوا وذلك خلال دورته العادية السادسة، يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، وهو يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- **الهيئة القضائية:** تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع.
- **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** يهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.
- **جامعة المغرب العربي:** تتكون من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، وهي تهدف إلى تكوين باحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

V-2-3:أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي

اتحاد المغرب العربي هي موطن ل214 94 مليون مواطن، خضعت التركيبة السكانية لتباين ملحوظ حيث قدر عدد سكان الجزائر ب 934 38 مليون نسمة (41,32 % من مجموع السكان) وعدد سكان المغرب 921 33 مليون نسمة (36 % من مجموع السكان) وعدد سكان تونس 130 11 مليون

نسمة(11,81 % من مجموع السكان)، وبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي659 425 مليون دولار أمريكي حيث تستحوذ الجزائر أعلى قيمة وينخفض بموريتانيا، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى المنطقة 673 6 مليون دولار أمريكي تستحوذ المغرب على 53,67%، وقدرت القوى العاملة 970 31 مليون عامل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول12: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2014

الدول	عدد السكان	اليد العاملة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
الجزائر	38 934	12 199	212 358	3.30	1 488
ليبيبا	6 259	2 315	50 540	-18.00	50
موريتانيا	3 970	1 252	5 577	5.90	492
المغرب	33 921	12 135	108 666	2.49	3 582
تونس	11 130	4 069	48 517	2.30	1 060
اتحاد المغرب العربي	94 214	31 970	425 659	0.09	6 673

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الموقع http://unctadstat.unctad.org

V-3: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عرفت الدول العربية مجموعة من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي فيما بينها والتي نوجزها فيما يلي[175]:

- اتفاقية تسهيل التجارة البينية والحدودية في سنة 1953م التي تتضمن الدخول الحر للسلع الزراعية وتخفيض 25% لتعريفة السلع الصناعية.
- اتفاقية نقل الاستثمارات وتثبيت المدفوعات في سنة 1953م.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في سنة 1957م.
- اتفاقية السوق العربية المشتركة في سنة 1964م والتي هدفت إلى تشجيع التخفيض التدريجي للتعرفة على جميع سلع الدول العربية بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

[175] محمود ببيلي و هاجر بغاصة " أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل" قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سنة 2008.

❖ اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية في سنة 1981م.

والتي لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب أهمها عدم توفر الارادة السياسية.

V-3-1:نشأة وأهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تم انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في اعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي[176] في سنة 1995م بجامعة الدول العربية كبرنامج لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[177] خلال عشر سنوات ابتداءا من 1 جانفي 1998م الا أنه تم تقليص المدة الى سبعة سنوات وبالتالي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005م، والتي تضم 19 دولة عربية وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر وفلسطين والمغرب وسوريا ولبنان والعراق ومصر وتونس وليبيا والسودان واليمن وموريتانيا والجزائر[178].

وتتمثل أهدافها فيما يلي[179]:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من مختلف القيود بشكل تدريجي؛
- توفير حماية للمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة؛
- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على اقامة هذه المنطقة؛
- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية المستوردة؛
- لا يجوز لأي دولة عربية أن تمنح أي ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف؛
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار[180]؛
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية؛
- تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية.

---

[176] الأمانة العامة " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/02/19 على الموقع التالي: http://www.mit.gov.jo/Portals/0/GAFT/GAFTA.pdf، اطلع يوم: 2013/11/08.

[177] تم اقرارها كذلك في سنة 1981 وصادقت عليها 19 دولة، بمعنى الدول التي لم تصادق حتى الآن هي جيبوتي وجزر القمر.

[178] والتي انضمت في سنة 2009.

[179] "ماهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، على الموقع التالي: http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/1234-1345-7.pdf، اطلع يوم: 2016/01/09.

[180] د. رانية ثابت الدروبي" وآثارها GAFTA منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 23 العدد الأول2007، ص207.

V-3-2:البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ويشمل على[181] :

- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- الغاء كافة القيود غير جمركية –الكمية، النقدية والادارية– بين الدول الأعضاء؛
- يجب أن تتوافر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية والتي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطبيق مبدأ الشفافية أي توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالتبادل التجارى بين الدول الأعضاء؛
- تشكيل لجنة لتسوية المنازعات؛
- المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا.

[181] إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم 1317 د.ع59 بتاريخ 1997/02/19، على الموقع التالي: http://www.economy.gov.lb/public/uploads/files/1234-1345-6.pdf اطلع يوم: 2016/01/09.